

Document:	<u>EB 2021/133/R.29/Rev.1</u>
Agenda	<u>16 (b)(iii)(a)</u>
Date:	<u>1 October 2021</u>
Distribution:	<u>Public</u>
Original:	<u>French</u>

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى

جمهورية تشاد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من أجل

مشروع تعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال الزراعية الرعوية  
للمشباب والنساء في تشاد

رقم المشروع: 2000003305

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre Mc Grenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية  
والعلاقات مع الدول الأعضاء  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

**Nadine Gbossa**

المديرة الإقليمية  
شعبة أفريقيا الغربية والوسطى  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388  
البريد الإلكتروني: n.gbossa@ifad.org

**Norman Messer**

المدير القطري  
رقم الهاتف: +393 357 516 415  
البريد الإلكتروني: n.messer@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 سبتمبر/أيلول 2021

**للموافقة**

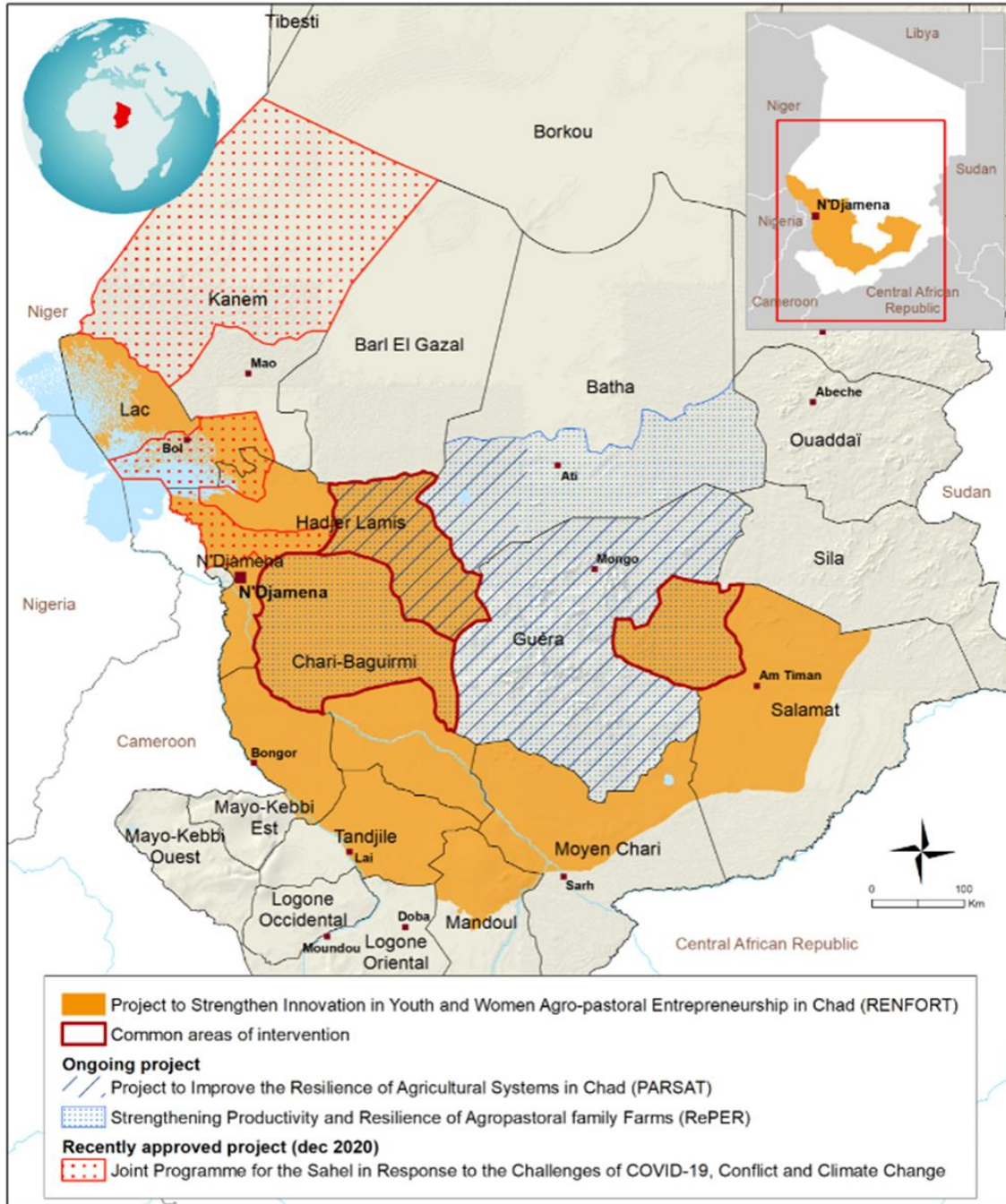
## المحتويات

ii	خريطة منطقة المشروع
iii	موجز التمويل
1	أولا- السياق
1	ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق
3	باء- الدروس المستفادة
3	ثانياً- وصف المشروع
3	ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل والمجموعات المستهدفة
4	باء- المكونات، والنتائج والأنشطة
4	جيم- نظرية التغيير
5	دال- المواءمة والملكية والشراكات
5	هاء - التكاليف والفوائد والتمويل
9	ثالثا- المخاطر
9	ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها
9	باء- الفئة البيئية والاجتماعية
10	جيم- تصنيف المخاطر المناخية
10	دال- القدرة على تحمل الديون
10	رابعا- التنفيذ
10	ألف- الإطار التنظيمي
11	باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة والتواصل
12	جيم- خطط التنفيذ
12	خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني
12	سادسا- التوصية

### فريق تنفيذ المشروع

Nadine Gbossa	المديرة الإقليمية:
Norman Messer	المدير القطري/مسؤول عن البرنامج القطري:
Tom Anyonge	المسؤول التقني:
Federico Rossetti	المسؤول المالي المنتدب:
Amath Pathé Séné	أخصائي البيئة والمناخ:
Aspasia Tsekeri	الموظفة القانونية:

## خريطة منطقة المشروع



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.  
 المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 23 أبريل/نيسان 2020



## موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المُبادرة:
جمهورية تشاد	المقترض/المتلقي:
وزارة التنمية الزراعية	الوكالة المنفذة:
90.45 مليون يورو (ما يعادل 103.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)	التكلفة الكلية للمشروع:
4.58 مليون يورو (ما يعادل 5.24 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة قرض الصندوق:
قرض تيسيري للغاية	شروط قرض الصندوق:
18.33 مليون يورو (ما يعادل 20.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة منحة الصندوق بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون:
الصندوق الأخضر للمناخ	الجهة المشاركة في التمويل:
26.25 مليون يورو (ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة التمويل المشترك:
منحة	شروط التمويل المشترك:
9.26 مليون يورو (ما يعادل 10.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)	مساهمة المقترض/المتلقي:
5.02 مليون يورو (ما يعادل 5.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)	مساهمة المستفيدين:
27 مليون يورو (ما يعادل 30.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)	فجوة التمويل:
4.22 مليون يورو (ما يعادل 4.98 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق:

## توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 61.

### أولاً- السياق

#### ألف- السياق الوطني ومسوّغات تدخل الصندوق

##### السياق الوطني

- 1- تعاني دولة تشاد من الهشاشة الناجمة عن تضافر عوامل عدّة، من نزاعات، وعنف، ومشكلات في الحوكمة، وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19. وتواجه العديد من مشكلات انعدام الأمن المرتبطة بحركات التمرد في شمال البلاد، والنزاعات والحروب في ليبيا والبلدان المتاخمة الأخرى، وبالتهديد الإرهابي الذي تشكّله المجموعات الجهادية التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى" وجماعة "بوكو حرام". وتشتد التوترات العسكرية والسياسية على خلفية الحوكمة التي يمارسها المجلس العسكري الانتقالي الذي أنشئ إثر وفاة الرئيس إدريس ديبي، والتي أغرقت البلاد في فترة من عدم اليقين.
- 2- ويعوّل الاقتصاد التشادي إلى حد كبير على النفط الذي ساهم بنسبة 79% من إيرادات الصادرات، و37% من إيرادات الميزانية في عام 2019، فيما ساهمت الزراعة بنسبة 21% من إيرادات الميزانية، والتجارة بنسبة 13%، والقطاعات الأخرى بنسبة 29%. وفي عام 2020، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6% بسبب تعليق إنتاج النفط بصورة مؤقتة، وتفشي جائحة كوفيد-19 التي تسببت بتوقف سلاسل امداد بعض السلع الأساسية وحدثت تباطؤ في التبادلات التجارية.
- 3- ويتألف سكان تشاد بأكثرية من فقراء يعيشون في الأرياف ومن الشباب. ويبلغ عدد السكان، بحسب التقديرات، 16.8 مليون نسمة في عام 2021، ومن المتوقع أن يتخطى 25 مليون نسمة في عام 2050. وتحتل تشاد التي بلغ فيها مؤشر التنمية البشرية 0.40 نقطة، المرتبة 187 من بين 189 بلداً. ويعيش نحو 42% من التشاديين، أي 6.5 مليون نسمة، بينهم 3.4 مليون امرأة و3.1 مليون رجل، تحت خط الفقر الوطني. ويتركز الفقر في المناطق الريفية، حيث يعمل 89% من الفقراء بصورة أساسية في القطاع الزراعي ذي الإنتاجية الضعيفة. وقد ارتفع عدد الأشخاص المعرّضين لانعدام الأمن الغذائي من 3.8 مليون إلى 6.1 مليون بين فترة 2004-2006 وفترة 2017-2019. ويبلغ معدل سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون الخامسة من العمر 31.9%، مع ما يزيد عن 35% في الأرياف مقابل 23.6% في المدن.
- 4- وتشكّل الزراعة، التي تُعتبر النشاط الاقتصادي الأساسي في المناطق الريفية في تشاد، مصدراً لتأمين فرص عمل مستدامة للشباب والنساء. وتتمتع البلاد بنقاط قوة مهمة من شأنها أن تساهم في الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، وفي تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي (هدف التنمية المستدامة 2). فتشاد تملك أراضي زراعية تفوق مساحتها 39 مليون هكتار، وما يزيد عن 120 مليون رأس ماشية، مما يجعلها بين البلدان الأفريقية الثلاثة الأولى من حيث تربية المواشي، وهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الصمغ العربي. ويمكن لإنتاج السمسم، وزبدة الشيا، وطحالب السبيرولينا، والفول السوداني أن يستقطب أيضاً استثمارات مهمة. وتربية الأسماك حديثة العهد نسبياً في تشاد، ولا تزال غير مطوّرة كما يجب على الرغم من مزاياها العديدة المحتملة.
- 5- وقد وضعت الحكومة التشادية العديد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي تتمحور حول "رؤية 2030، تشاد التي نريدها"، وإلى خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021 التي تعطي الأولوية لتطوير اقتصاد متنوّع وتنافسي. وتتبلور هذه الخطة في القطاع الزراعي من خلال البرنامج الوطني للاستثمار في القطاع الريفي للفترة 2016-2022، الذي يهدف بصورة عامة إلى جعل المناطق الريفية مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي،

وبالتالي ضمان الأمن الغذائي والتغذوي للسكان في سياق التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية المعنية بالشباب، والسياسة الوطنية المتعلقة بالقضايا الجنسانية، والسياسة الوطنية للتغذية والغذاء، فضلا عن العديد من الوثائق الاستراتيجية التي تُعطي أولوية خاصة لتعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب والنساء في الميدان الزراعي الرعوي.

### الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

6- تماشيا مع التزامات التعميم للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صُنِف مشروع تعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال الزراعية الرعوية للشباب والنساء على أنه:

☒ يشمل التمويل المناخي؛

☒ يُسهم بإحداث تحول في المنظور الجنساني؛

☒ يراعي التغذية؛

☒ يراعي الشباب.

7- وتعايني تشاد من ضعف شديد إزاء تغير المناخ. إن التقلبات الكبيرة جدا في معدلات سقوط الأمطار السنوية (الجفاف، أو شح الأمطار، أو الأمطار المتأخرة، أو توقف الأمطار قبل الأوان، أو هطول أمطار غزيرة تتسبب بفيضانات) تؤدي إلى التدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية (انخفاض كميات المياه المتوافرة، وتراجع خصوبة الأتربة والمراعي)، وإلى تدني الإنتاج الزراعي وتقليص المساحة العلفية المتاحة لتأمين علف المواشي. ويُشار إلى أن الزراعة والمياه هما القطاعان الأكثر ضعفا.

8- ولا تزال تشاد من بين البلدان الأقل مساواة في العالم. وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2020، تحتل تشاد المرتبة 160 من بين 162 بلدا، إذ تسجّل 0.710 نقطة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، و0.764 نقطة في دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس. وتؤدي المرأة دورا فاعلا من الدرجة الأولى في الأوساط الريفية، فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، والتجهيز، والتسويق التجاري. ولكنها لا تزال تواجه أشكالا متجذرة من عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأرض وغيرها من عوامل الإنتاج، وبالوصول إلى الخدمات المالية، وكذلك بحجم عبء العمل ومثقتة.

9- ولا يزال سوء التغذية مشكلة مستوطنة في تشاد. تتمثل الأسباب الأساسية الكامنة خلف سوء التغذية في نقص الأغذية، والممارسات غير المناسبة في مجالي التغذية والرعاية الصحية، وتفشي الأمراض على نطاق واسع، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات إمدادات المياه والتصحاح والنظافة.

10- ويتمحور مشروع تعزيز الابتكار في مجال ريادة الأعمال الزراعية الرعوية للشباب والنساء حول المسائل المتعلقة بالشباب. يُعتبر التشاديون من الشعوب الأكثر شبابا في العالم (80.9% من السكان هم دون سن الثلاثين). وبحسب التقديرات، سوف يلتحق نحو أربعة ملايين شاب بسوق العمل حتى عام 2025، مما سيزيد من حدة الضغوط على المدن. ويمكن لمثل هؤلاء الشباب الذين يجسّدون زخم العمل والطاقة والاندفاع، أن يُشكّلوا ميزة كبيرة للبلاد، شرط تيسير الحصول على الموارد وزيادة الأفق الاقتصادية.

### مسوّغات تدخل الصندوق

11- أمام التحديات التي يطرحها انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية المزمن والحاد، وتغيّر المناخ، والنمو الديمغرافي السريع، طلبت الحكومة التشادية من الصندوق زيادة استثماراته مع التركيز على تطوير ريادة الأعمال للنساء والشباب. ويرمي الجيل الجديد من مشروعات الصندوق في تشاد إلى: (1) تعزيز ريادة الأعمال واستحداث فرص عمل للشباب والنساء؛ (2) زيادة إنتاجية سلاسل القيمة الزراعية وربحياتها بفضل التقنيات الرقمية والابتكارات المتصلة بها؛ (3) تطوير نظم غذائية أكثر شمولا واستدامة من أجل نظم غذائية متنوعة وسليمة.

## باء- الدروس المستفادة

- 12- سيستند تنفيذ المشروع إلى الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق في تشاد، وإلى الحافظة المتنامية للصندوق في مجال تعزيز ريادة الأعمال للشباب والنساء في بلدان عدة. وترد أدناه الدروس الأساسية.
- 13- إدارة المشروع الاستراتيجية في أوضاع هشة. على الرغم من السياق المطبوع بالهشاشة وضعف القدرات المؤسسية في تشاد، تُحقق حافظة الصندوق أداءً مُرضياً، وغالباً ما تتخطى النتائج الأهداف الكمية عند انتهاء المشروعات.
- 14- حاضنات ومسرّعات الأعمال وإدماج الشباب في الاقتصاد. من الضروري إنشاء حاضنات لتأمين التدريب التقني والتدريب على ريادة الأعمال كي يؤسس الشباب مشاريعهم الزراعية الخاصة. وسوف يعتمد فريق المشروع مقاربة متكاملة ومتميزة تتيح مسارات عدة لإنشاء المشاريع وتطوير المهارات المتعلقة بالعمل المدفوع الأجر.
- 15- استدامة المشاريع وجدواها. تُظهر تجربة الشباب "أصحاب المبادرات الزراعية" أن اعتماد تقنيات جديدة ووسائل رقمية مبتكرة يساهم في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 16- سلاسل القيمة القصيرة الأجل. يبدي الشباب اهتماماً أكبر بالمحاصيل السريعة النضج، والأنشطة الإنتاجية القصيرة الأجل، وقطاعات التجهيز، والخدمات، والتسويق التجاري، والإنتاج.
- 17- آليات تمويل ابتكارية. في رصيد الصندوق تجربة راسخة في إطار برنامج دعم التنمية الريفية في غوينا في تشاد، والذي أرسى أسس منظومة للتمويل الصغرى في غوينا. ومع مرور الوقت، اكتسب الصندوق أيضاً خبرة في مجال الشمول المالي بفضل مشروعات عدة [برنامج تشجيع المشروعات الزراعية الرعوية للشباب في الكاميرون، ومشروع دعم إدماج الشباب الريفيين أصحاب المبادرات الزراعية في السنغال، ومشروع التمويل الشمولي في سلاسل القيمة الزراعية في مالي، إلخ.] وأتاحت هذه المشروعات اختبار آليات ومنتجات وخدمات مالية ابتكارية.

## ثانياً- وصف المشروع

### ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل والمجموعات المستهدفة

- 18- الهدف العام للمشروع هو المساهمة في زيادة الإيرادات وفي استحداث فرص عمل لائقة للنساء والشباب من خلال تعزيز قدرة النظم الغذائية الشاملة في تشاد على الصمود. وهدف التنمية هو العمل على تعزيز مشروعات للشباب والنساء تتسم بالحيوية والقدرة على الصمود، وتساهم في استحداث الوظائف، وتندرج في إطار سلاسل القيمة الزراعية الرعوية وسلاسل الصيد البحري في تشاد.
- 19- وسوف تُنفذ الأنشطة في المناطق الريفية في تسع محافظات: البحيرة، وحجر لميس، وشاري باقرمي، ومايو كيبى الشرقي، وشاري الأوسط، وماندول، وتانجلي، وسلامات، ونجامينا.
- 20- ويرمي المشروع إلى تقديم مساعدات مباشرة إلى 82 000 امرأة وشباب من سكان الريف الفقراء، بينهم 70% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً (30% من الإناث و40% من الذكور)، و30% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 36 و50 عاماً. وفي المجموع، ستكون حصّة الإناث 60% من المستفيدين (30% من الفئة العمرية 15-35 عاماً، و30% من الفئة العمرية 36-50 عاماً). ويُقدّر عدد المستفيدين غير المباشرين بـ435 000 مستفيد، بمن فيهم 260 800 من أفراد الأسر المعيشية ونحو 174 000 من الجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل القيمة.

## باء- المكونات، والنتائج والأنشطة

- 21- يشتمل المشروع على المكونات التالية: (1) تنمية مشروعات زراعية تتسم بالربحية والقدرة على الصمود؛ (2) تحسين النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الزراعية؛ (3) تنسيق المشروع وإدارته.
- 22- **المكون 1: تنمية مشروعات زراعية تتسم بالربحية والقدرة على الصمود.** سوف يشتمل التدخل على ما يلي: (1) الإعلام والتواصل والتوعية؛ (2) تسريع ونيرة تنمية المؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة القائمة؛ (3) إنشاء حاضنات خاصة بالشباب أصحاب المبادرات الزراعية؛ (4) تدريب الشباب على الوظائف الزراعية وإدماجهم في الاقتصاد؛ (5) تطوير أنشطة مُدرة للدخل؛ (6) اعتماد حلول رقمية ابتكارية وتعزيزها (من خلال تعميم استخدامها ونشر التجارة الإلكترونية، والدفع بواسطة الهاتف المحمول، إلخ.)؛ (7) تطوير المشاريع الزراعية الرقمية الناشئة.
- 23- وفي إطار المشروع، سوف توضع آليات ابتكارية للتمويل المباشر والتمويل الأخضر من أجل دعم تطوير مشاريع يديرها الشباب والنساء، وتسريع وتيرته. وسوف يمول المشروع تعزيز أنشطة أساسية في مجال التغذية، لا سيما: (1) إنتاج مواد غذائية ذات قيمة تغذوية عالية وتجهيزها وتسويقها؛ (2) توسيع نطاق الإنتاج المحلي من المكملات الغذائية المستندة إلى الحبوب والبقوليات والمدعمة بطحالب السبيرولينا للأطفال؛ (3) تنظيم حملات تثقيف تغذوي؛ (4) محور الأمية الوظيفية من خلال اعتماد حلول رقمية داعمة للشباب والنساء.
- 24- **المكون 2: تحسين النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الزراعية.** سوف يُعزّز النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الزراعية من خلال دعم التنفيذ وتحسين أطر العمل التنظيمية والمؤسسية بما يساهم في تشجيع ريادة الأعمال الزراعية للشباب والنساء، وكذلك من خلال تمويل البنى التحتية الهيكلية المتعلقة بالإنتاج، والوصول إلى السوق، ومصادر الطاقة المتجددة. ومن أجل معالجة المعوقات التي تعترض الوصول إلى الأراضي والمياه والبنى التحتية الخاصة بالإنتاج، والوصول إلى السوق، سيمول المشروع: (1) استثمارات من أجل تحقيق أمن حيازة الأراضي؛ (2) التحسينات المائية الزراعية لـ500 هكتار من المساحات الصغيرة المزروعة بمحاصيل البستنة؛ (3) مزارع أسماك وأقفاص عائمة؛ (4) إنشاء أربع أسواق نصف جملة، ومراكز جمع تابعة لها، ومتاجر تجميع وتخزين، ووحدات لحفظ محاصيل البستنة؛ (5) إنشاء منصات التجهيز وتزويدها بالمعدات اللازمة؛ (6) إصلاح 150 كيلومترا من الطرق المؤدية إلى أحواض الإنتاج والتي تسهل الوصول إلى السوق.
- 25- **المكون 3: تنسيق المشروع وإدارته.** تستند المقاربة الاستراتيجية والتشغيلية المعتمدة في تنفيذ المشروع إلى ستة عناصر: (1) اللجنة التوجيهية الوطنية الحالية لمشروع تعزيز إنتاجية المزارع الزراعية الرعوية الأسرية وقدرتها على الصمود، والبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، والذي سيجري توسيع بنيته ومهمته لإشراك أصحاب مصلحة جدد (وزارات تُعنى بالشباب وشؤون المرأة، وممثلين عن القطاع الخاص)؛ (2) خلية وطنية للتنسيق والتمثيل والمساعدة التقنية مقرها في نجامينا ومكلفة بالتنسيق الاستراتيجي لمشروعات الصندوق في تشاد وفقا لنهج البرامج القطرية؛ (3) وحدة إدارة المشروع التي تتمتع باستقلال ذاتي في إدارة الشؤون التقنية والإدارية والمالية، ومقرها دوربالي (شاري باقرمي)؛ (4) ثلاثة مكاتب إقليمية لتغطية مناطق المشروع الثلاث الكبرى؛ (5) شراكات استراتيجية مع منظمة العمل الدولية، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما يساهم في تيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (6) مقدّم خدمات محليون يعتمدون نهج "الاستعانة بمصادر خارجية" استنادا إلى العقود المرتكزة على الأداء.

## جيم- نظرية التغيير

- 26- النساء والشباب مجموعتان أساسيتان في المجتمع النشادي تواجهان مشكلات كبيرة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر إضافة إلى التداعيات الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19. ويشكل الشباب



مخزوننا كبيرا من اليد العاملة للنهوض بالنشاط الاقتصادي في البلاد (80.9% من السكان هم دون سن الثلاثين)، ولكنهم يصطدمون بعراقيل عدة تقف عائقا أمام اندماجهم الاقتصادي ومشاركتهم في سلاسل القيمة الزراعية. وتواجه النساء، اللواتي يُعتبرن جهات فاعلة أساسية في الأمن الغذائي للبلاد، صعوبات أيضا بسبب محدودية الوصول إلى عوامل الإنتاج الرئيسية (التمويل، الأراضي، إلخ.)، والممارسات الغذائية غير المناسبة، والأمية، والضائقة الاقتصادية، وأوجه عدم المساواة الشديدة بين الجنسين.

27- وترمي تدخلات المشروع المتميزة والديناميكية، من جهة، إلى دعم النساء والشباب كي يتمكنوا من إنشاء مشاريعهم الزراعية وتطويرها أو القيام بأنشطة مدرة للدخل في سلاسل القيمة المراعية للمناخ والتي تراعي تحديات التغذية (المكون 1)، ومن جهة أخرى، إلى تحسين النظام الإيكولوجي الخاص بزيادة الأعمال من أجل إرساء ظروف مؤاتية لتطوير المشاريع الزراعية للشباب والنساء (المكون 2).

28- ويتطلع المشروع الممتد لست سنوات إلى تحقيق فوائد مباشرة لـ 82 000 امرأة وشباب من فقراء الريف. وسوف يتمكن 60 000 منهم على الأقل من تحقيق حراك اقتصادي تصاعدي، لا سيما على صعيد الإيرادات، والاستهلاك، والأصول، والتنوع الغذائي والتغذية. وسوف تساهم هذه التدخلات المختلفة في استحداث نحو 44 000 فرصة عمل مباشرة بفضل الدعم الذي سيُقدّم إلى نحو 4 500 مؤسسة زراعية بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة، وإلى 12 000 مشروع استهلاكي و53 000 صاحب مشاريع مدرة للدخل. وبذلك سوف يساهم المشروع في زيادة الإيرادات (هدف التنمية المستدامة 1)، وفي استحداث فرص عمل لائقة للشباب والنساء (هدف التنمية المستدامة 5 و8)، وفي تعزيز تحوّل مستدام في النظم الغذائية (هدف التنمية المستدامة 2 و13) فيما يحرص على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

#### دال- المواعمة والملكية والشراكات

29- يتواءم المشروع مع الأولويات الوطنية للتنمية، وينسجم تماما مع الهدف الاستراتيجي الأول المدرج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تشاد (2017-2021). وسوف يساهم أيضا في بلوغ الأهداف ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة التشادية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و8 و13.

30- ويتيح نهج البرنامج القطري الذي يطبّقه الصندوق في تشاد تشارك الموارد مع مشروعات الصندوق الأخرى، لا سيما مشروع تعزيز إنتاجية المزارع الزراعية الرعوية الأسرية وقدرتها على الصمود، والبرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، مع الاستفادة من الشراكات التي أنشأها الصندوق في العقود الأخيرة. وسوف يُستكمل التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها استنادا إلى تجربة البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، وسوف يمتد هذا التعاون ليشمل منظمات أخرى مثل منظمة العمل الدولية والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية.

#### هاء - التكاليف والفوائد والتمويل

##### تكاليف المشروع

31- يبلغ مجموع تكاليف المشروع 90.5 مليون يورو وتشمل حالات الطوارئ المادية والمالية. وخطة تمويل المشروع هي على الشكل التالي: (1) 22.9 مليون يورو من الصندوق في إطار التجديد الحادي عشر لموارده؛ (2) 26.3 مليون يورو من الصندوق الأخضر للمناخ (مبادرة التمويل الأخضر الشامل)؛ (3) 9.3 مليون يورو من الحكومة التشادية؛ (4) 5 ملايين يورو يقدمها المستفيدون من المشروع. ويُستنتج أن هناك عجزا في التمويل بقيمة 27 مليون يورو، أي 30% من مجموع التكاليف، ويمكن تغطيته من خلال الدورات اللاحقة لنظام

تخصيص الموارد على أساس الأداء (بموجب شروط تمويلية تُحدّد لاحقا، على أن يخضع هذا التدبير للإجراءات الداخلية ولموافقة المجلس التنفيذي في مرحلة لاحقة)، أو بواسطة تمويل مشترك يُحدّد خلال التنفيذ.

32- وتندرج المكونات التقنية للمشروع جزئيا في إطار العمل المناخي. وتبعا للأساليب التي تعتمدها مصارف التنمية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بتمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، يُقدّر مجموع المبلغ الذي خصصه الصندوق للمشروع في إطار التمويل المناخي بـ4.2 مليون يورو.

الجدول 1  
تكاليف المشروع حسب المكون والجهة الممولة  
(بالآلاف اليورو)

المكون	قرض الصندوق		منحة الصندوق		جهات أخرى مشاركة في التمويل			المستفيدون		المقترض/المتلقي/الأموال النظيرة		المجموع
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	مساهمات نقدية	مساهمات عينية	%	مساهمات نقدية	مساهمات عينية	
1 تنمية مشروعات زراعية تتسم بالربحية والقدرة على الصمود	2 489	5	9 955	22	29 783	64	1 556	473	4	لا تنطبق	2 029	46 285
2 تحسين النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الزراعية	878	3	3 514	11	18 227	57	3 000	-	9	-	6 294	31 913
3 تنسيق المشروع وإدارته	1 215	10	4 859	40	5 246	43	-	-	-	-	938	12 258
<b>المجموع</b>	<b>4 582</b>	<b>5</b>	<b>18 328</b>	<b>20</b>	<b>53 256</b>	<b>50</b>	<b>4 555</b>	<b>473</b>	<b>6</b>	<b>-</b>	<b>9 262</b>	<b>90 456</b>

الجدول 2  
تكاليف المشروع حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة  
(بالآلاف اليورو)

فئة الإنفاق	قرض الصندوق		منحة الصندوق		جهات أخرى مشاركة في التمويل			المستفيدون		لمقترض/المتلقي/الأموال النظيرة		المجموع
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	مساهمات نقدية	مساهمات عينية	%	مساهمات نقدية	مساهمات عينية	
1 الأشغال	923	3	3 690	14	14 251	52	2 628	-	10	-	-	5 713
2 المعدات والمواد	475	7	1 902	30	2 300	36	371	-	6	-	1 342	6 390
3 السلع، والخدمات والمدخلات	99	7	397	27	672	45	-	-	-	-	310	1 478
4 الخدمات (المساعدة التقنية والتدريب)	1 684	7	6 732	29	12 881	55	414	-	2	-	1 668	23 379
5 المنح والإعانات	777	3	3 108	12	19 573	78	1 142	473	7	-	-	25 073
6 التكاليف التشغيلية	82	6	327	26	628	50	-	-	-	-	228	1 264
7 الرواتب والاستحقاقات والبدلات	543	10	2 171	38	2 950	52	-	-	-	-	-	5 665
<b>المجموع</b>	<b>4 582</b>	<b>5</b>	<b>18 328</b>	<b>20</b>	<b>53 256</b>	<b>59</b>	<b>4 555</b>	<b>473</b>	<b>6</b>	<b>-</b>	<b>9 262</b>	<b>90 456</b>

الجدول 3  
تكاليف المشروع حسب المكون وسنة المشروع  
(بآلاف اليورو)

المكون	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		السنة الخامسة		السنة السادسة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1 تنمية مشاريع زراعية تنسم بالربحية والقدرة على الصمود	3 186	7	6 256	14	10 844	23	10 329	22	9 247	20	6 422	14	46 284	14
2 تحسين النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الزراعية	152	1	5 828	18	20 364	63	5 089	16	332	1	149	1	31 913	1
3 تنسيق المشروع وإدارته	3 804	31	1 544	13	1 713	14	1 957	16	1 639	13	1 600	13	12 258	13
<b>المجموع</b>	<b>7 142</b>	<b>8</b>	<b>13 628</b>	<b>15</b>	<b>32 921</b>	<b>36</b>	<b>17 375</b>	<b>19</b>	<b>11 219</b>	<b>13</b>	<b>8 171</b>	<b>9</b>	<b>90 456</b>	<b>9</b>

### الصرف

33- سوف تُعتمد آلية حساب السُّلف المؤقتة لجميع نوافذ تمويل المشروع (قرض الصندوق ومنحته)، على النحو المبين في دليل صرف القروض للمشروعات التي تخضع لإشراف الصندوق المباشر. أما طرائق الصرف التي يمكن استخدامها، لا سيما من خلال بوابة عملاء الصندوق، والعتبات المقترحة للمدفوعات المباشرة، وتجديد موارد الحساب المعين، بيانات النفقات، وقيمة مخصصات السلف الأولية، فسوف تُحدّد وتُفصّل بوضوح في الرسالة الموجهة إلى المقترض/المتلقي.

### موجز للفوائد والتحليل الاقتصادي

34- تُبيّن نتائج التحليل الاقتصادي، بوجه عام، أن المشروع مربح، إذ يبلغ معدل العائد الاقتصادي الداخلي 19.9% وصافي القيمة الحالية 68.2 مليار يورو، في حين أن تكلفة الفرصة الاقتصادية لرأس المال تبلغ 6.5%. وهذه النتائج مُرضية جدا نظرا إلى أن بعض الفوائد المستمدة من المشروع يصعب قياسها كمياً، ولم تؤخذ في الاعتبار.

### استراتيجية الخروج والاستدامة

- 35- تستند استراتيجية الخروج واستدامة فوائد المشروع إلى العناصر الواردة أدناه.
- 36- يقوم نهج ريادة الأعمال المعتمد في المشروع على توليد فوائد اقتصادية عدة للنساء والشباب أصحاب المبادرات الزراعية من أجل تعزيز استدامتهم بعد انتهاء المشروع. وتستند هذه الفوائد إلى إنشاء مشروعات مربحة وقابلة للاستمرار تساهم في توليد الثروات وفرص العمل. وسوف تتبلور الاستثمارات في تعزيز رأس المال البشري من خلال تغيير السلوكيات والممارسات، وسوف تتيح تحقيق فوائد مستدامة.
- 37- وعلى الصعيد المؤسسي، يرمي المكون 2 في المشروع إلى تأمين الظروف اللازمة لتحسين بيئة الأعمال وتمويل أنشطة تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية للمؤسسات العامة، من جهة، كي تتمكن من النهوض بدورها السيادي على نحو أفضل، وتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية لمنظمات المجتمع المدني، من جهة ثانية، كي تتمكن من تقديم خدمات أفضل لأعضائها.

## ثالثاً- المخاطر

### ألف- المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

38- الهشاشة والحوكمة. تجددت الثورات وحركات التمرد في شمال البلاد، والنزاعات في البلدان المتاخمة، والإرهاب الذي تمارسه المجموعات الجهادية في الساحل وجماعة "بوكو حرام"، مما يُفحم تشاد في أوضاع محفوفة بالمخاطر السياسية والأمنية الشديدة. وقد تفاقمت هذه الأوضاع مع دخول البلاد مرحلة انتقالية إثر وفاة الرئيس إدريس ديبي.

39- المخاطر التقنية تتعلق بضعف القدرات التقنية والمؤسسية الضرورية من أجل تطبيق الجوانب الابتكارية في المشروع على نحو يتسم بالكفاءة. وكذلك ينطوي التطبيق الفعال لآلية تمويل المشاريع على خطر كبير في تشاد. وربما يفتقر التعاون من جانب القطاع الخاص إلى الزخم اللازم، نظراً إلى الضعف الذي تعاني منه بيئة الأعمال بصورة عامة في البلاد. ويتبع المشروع نهجاً يتمحور حول تعزيز القدرات وتقديم الدعم المباشر إلى المنظمات الشبابية والنسائية. ويقترح آليات تمويل بديلة وتدخلات ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة.

40- الإدارة المالية. الخطر المتأصل في الإدارة المالية مرتفع على المستوى القطري، ولكنه كبير على مستوى المشروع، لا سيما بالنظر إلى خطر حدوث خلل في ربط الإدارة المالية لوحدة تنسيق المشروع ووحدة إدارة المشروع، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ضغوط على التدفق النقدي، وإلى تقويض تجديد أموال المشروع.

#### الجدول 4

#### المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها

فئة المخاطر	المخاطر المتأصلة	المخاطر المتبقية
السياق الوطني	مرتفعة	كبيرة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة	متوسطة
السياق البيئي والمناخي	مرتفعة	كبيرة
نطاق المشروع	متوسطة	متوسطة
قدرات التنفيذ المؤسسية وقابلية الاستمرار	متوسطة	منخفضة
الإدارة المالية	كبيرة	متوسطة
التوريد	متوسطة	منخفضة
الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي	متوسطة	منخفضة
أصحاب المصلحة	متوسطة	متوسطة
إجمالي المخاطر	كبيرة	متوسطة

### باء- الفئة البيئية والاجتماعية

41- يُصنّف المشروع في الفئة البيئية والاجتماعية "باء". وسوف تتركز التدابير بصورة أساسية على الحد من ضعف الشباب والنساء من خلال تعزيز قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ، والإدارة المرنة للموارد الزراعية الحرجية الرعوية، وتحسين ظروف المعيشة. وقد أُعدّ إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية تماشياً مع التشريعات الوطنية ومع مقتضيات الإطار الدولي المعمول به من أجل اتخاذ تدابير لمعالجة الآثار التي جرى تحديدها.

## جيم- تصنيف المخاطر المناخية

42- يُصنّف مسبقا الخطر المناخي بأنه خطر كبير، نظرا إلى أن المنطقة الجغرافية المشمولة بالمشروع هي منطقة الساحل التي تتسم بخطر مرتفع لحدوث ظواهر جوية متطرفة. ويزيد تغير المناخ من حدة الضغوط التي تُمارَس على الأراضي والموارد الزراعية والسكنية والمائية في المنطقة. وتُصنّف تشاد، وفقا لمؤشر قابلية التأثر بتغير المناخ، بأنها البلد الأكثر عرضة للتهديد بسبب وجود العديد من عوامل الضعف.

## دال- القدرة على تحمل الديون

43- عانى الاقتصاد التشادي من اضطرابات شديدة بسبب الآثار المجتمعة الناجمة عن الجائحة وعن انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما تسبب باحتياجات كبيرة على صعيد التمويل. ولا يزال خطر المديونية المفرطة الخارجية والإجمالية مرتفعا في تشاد، ولكن البلاد لا تزال قادرة على تحمل الديون. وترتبط المخاطر الأساسية بتفاقم انعدام الأمن وبانخفاض الجديد في أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولكن صندوق النقد الدولي اعتبر في آب/أغسطس 2020 أن تشاد لا تزال قادرة على نحو كاف على سداد الأموال التي اقترضتها منه. في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، كانت تشاد أول بلد يطلب المشاركة في الإطار المشترك لمعالجة الديون؛ وتقوم حاليا بإعادة هيكلة ديونها الخارجية وإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السلطات التشادية طلبت تعليق سداد خدمة الدين في إطار مبادرة تعليق خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، وتخفيف أعباء خدمة الدين في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. ووفقا لتقديرات أولية، يمكن أن يساهم تعليق سداد خدمة الدين إلى الجهات الدائنة في نادي باريس ومجموعة العشرين، في سد فجوة التمويل في ميزان المدفوعات لعام 2020 حتى 12 مليون دولار تقريبا.

## رابعاً- التنفيذ

### ألف- الإطار التنظيمي

- 44- ترد آلية إدارة المشروع في الفقرة 25.
- 45- سوف تُطبّق آلية الإدارة المالية للمشروع من خلال: (1) خلية وطنية للتنسيق والتمثيل والمساعدة التقنية تتمحور أنشطتها حول إدارة نوافذ التمويل وتوجيه الأداء المالي، مع التركيز على الدعم الاستئماني والتدقيق الداخلي في الحسابات؛ (2) الخدمات الإدارية والمالية لوحدة إدارة المشروع والمكاتب التابعة لها، والتي تتولى مسؤولية الإدارة المحاسبية والمالية للمشروع.
- 46- وسوف تتولى الخلية الوطنية للتنسيق والتمثيل والمساعدة التقنية إدارة الحسابات المعيّنة (حساب واحد لكل جهة مانحة)، التي تُفَتَح لتلقّي الأموال من نوافذ التمويل المختلفة. وسوف تُفَتَح حسابات عمليات (حساب واحد لكل جهة مانحة) على مستوى وحدة إدارة المشروع التي ستفتح لمكاتبها في بول وماندول حسابات فرعية تُموّل على أساس خطط إنفاق توضع دوريا أو من خلال إتاحة أموال على نحو مخصص لتمويل أنشطة التدريب، والإشراف، إلخ.
- 47- ويشار إلى أن تدفقات الاموال نحو الشركاء المنفذين المحليين معرضة لخطر استئماني كبير يستوجب زيادة الرقابة. ولذلك سوف تكون موضع تقييم قبل توقيع اتفاق الشراكة.
- 48- الحوكمة. لا تزال البيئة الاستئنافية العامة تتسم بضعف نزاهة نظم الإدارة المالية والتوريد، واستمرار خطر التدليس والفساد. وبما أن الخطر الاستئماني المتأصل كبير، سوف تكون لوحدة إدارة المشروع وللخلية الوطنية للتنسيق والتمثيل والمساعدة التقنية منظومتها الخاصة للإدارة المالية بمعزل عن نظم إدارة المالية العامة.

49- ويخضع التوريد للمرسوم رقم 2130/PR/2020 الصادر في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2020 والمتعلق بقانون التوريدات العامة وتفويض مسؤولية الخدمات العامة في جمهورية تشاد ونصوصه التطبيقية. ويُطبَّق في هذا الصدد المناقصات المفتوحة.

#### إشراك المجموعات التي يستهدفها المشروع والتعقيبات ومعالجة التظلمات

50- سوف تُطبَّق الاستراتيجية المتعلقة بالشفافية ومشاركة المواطنين وفقا للمحاور الأربعة المحددة في البرنامج القطري للخيارات الاستراتيجية: (1) الشفافية في الاطلاع على المعلومات والمنشورات المتعلقة بأنشطة المشروع ونتائجه؛ (2) إجراء رصد وتقييم من طرف ثالث لمقدمي الخدمات، والشركاء المنفذين، والمستفيدين، وأداء المشروع؛ (3) المشاركة النشطة للمجتمع المدني من خلال تقييم تشاركي للبرنامج القطري والجهات الفاعلة فيه، وإنشاء آلية للشكاوى والتظلمات، وآلية تسمح للمستفيدين بالتعبير عن درجة رضاهم؛ (4) الشفافية في اختيار مقدمي خدمات التوريد العام مع حرية الوصول إلى المناقصات المتعلقة بالتوريد العام، والمساواة في معاملة المرشحين، والإجراءات الشفافة.

#### معالجة التظلمات

51- يتواءم المشروع مع الإجراءات الوطنية أو مع إجراءات الصندوق فيما يتعلق بحماية المبلغين من العمليات الانتقامية التي قد يتعرضون لها بسبب إقدامهم على التبليغ عن سلوك مشين، أو عن حالات إساءة وسوء معاملة، أو عن خطأ مهني مزعوم أو فساد. وسوف ينشئ المشروع منصة رقمية لتلقي تعليقات المستفيدين وتظلماتهم وشكواهم بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

#### باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة والتواصل

52- الأداة الأساسية لتخطيط الأنشطة هي خطة العمل والميزانية السنوية التي ستوضع وفقا لمسار تخطيطي تشاركي ومتكرر وصارم يحدد بوضوح المنتجات (أو الأهداف المادية) المراد إنجازها خلال العام، والأهداف المتوخاة، والأنشطة المقررة، والموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

53- وسوف يستند نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع إلى أربع ركائز أساسية: (1) إطار نتائج البرنامج القطري للخيارات الاستراتيجية الذي يتيح مواءمة المشروع مع الخطة الوطنية للاستثمار في القطاع الريفي ومع أهداف التنمية المستدامة؛ (2) الإطار المنطقي وإطار النتائج؛ (3) خطة العمل والميزانية السنوية التي تشكل الأداة الأساسية لتخطيط الأنشطة والنتائج؛ (4) دليل الرصد والتقييم الذي يحدّد الجوانب التشغيلية المتعلقة بالمسارات والأدوات والأساليب والنهج والمسؤوليات.

54- **التعلم وإدارة المعرفة والتواصل.** سوف يستفيد فريق المشروع من خبراته من أجل: (1) إجراء استعراض نقدي لتدخلاته؛ (2) دعم الإسراع في توسيع نطاق الممارسات الجيدة والنجاحات؛ (3) تشارك الدروس المستفادة مع أصحاب المصلحة المختلفين، (4) المساهمة في الاستعراضات والحوارات بشأن السياسات في مختلف الميادين المتعلقة بزيادة الأعمال والإدماج الاقتصادي للشباب والنساء.

55- **الابتكار وتوسيع النطاق.** تشتمل الجوانب الابتكارية في المشروع على: (1) النهج المتميزة والعملية لإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال النساء والشباب أصحاب المبادرات الزراعية؛ (2) الحلول الرقمية للزراعة؛ (3) الابتكارات ومسارات التكتيف التقنية المستدامة (البذور المحسّنة، الأقفاص العائمة، الزراعة في الأماكن المغلقة، الأفران المحسّنة، المنصات التقنية المحسّنة)؛ (4) تطوير شراكات تجارية ونماذج أعمال شاملة؛ (5) النهج المناطقي لمحاور التنمية الاقتصادية، لا سيما تنسيق الاستثمارات الهيكلية في أسواق نصف الجملة؛ (6) تعزيز تقنيات الطاقة المتجددة وآليات التمويل الخضراء.

## جيم- خطط التنفيذ

### الإشراف، واستعراض منتصف المدة وخطط الإنجاز

- 56- سوف يضطلع الصندوق والحكومة التشادية، بصورة مشتركة، ببعثات الإشراف والرصد، على أساس بعثة واحدة في السنة. ووفقا للاحتياجات، يمكن أيضا تنظيم بعثات مخصصة من أجل دعم التنفيذ. ويجري الصندوق بالاشتراك مع الحكومة التشادية استعراض منتصف المدة بعد استهلال المشروع بثلاث سنوات.
- 57- وخلال السنة الأخيرة من تنفيذ المشروع، تُنظَّم بعثة الإنجاز لتوثيق نتائج المشروع وآثاره.

### خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

- 58- ستشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية تشاد والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها في الذيل الأول.
- 59- وجمهورية تشاد مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 60- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق.

### سادسا- التوصية

- 61- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:
- قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تشاد قرضا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته أربعة ملايين وخمسمائة وثمانين ألف يورو (4 580 000 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.
- وقرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تشاد منحة بموجب إطار القدرة على تحمّل الديون تعادل قيمتها ثمانية عشر مليونا وثلاثمائة وثلاثين ألف يورو (18 330 000 يورو)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



## Accord de financement négocié

### "Projet de Renforcement de l'Innovation dans l'Entrepreneuriat Agro-pastoral des Jeunes et Femmes du Tchad (RENFORT)"

(Négociations conclues le 12 août 2021)

Nom du Projet: Projet de Renforcement de l'Innovation dans l'Entrepreneuriat Agro-pastoral des Jeunes et Femmes du Tchad (« RENFORT » ou le « Projet »)

La République du Tchad (l'« Emprunteur/Bénéficiaire »)

Et

Le Fonds international de développement agricole (le « Fonds » ou le « FIDA »)

(désignés individuellement par une "Partie" et collectivement par les "Parties")

#### ATTENDU QUE :

A. L'Emprunteur/Bénéficiaire a sollicité du Fonds un prêt et un don pour le financement du Projet décrit à l'Annexe 1 du présent accord;

B. Dans le cadre du Projet, l'Emprunteur/Bénéficiaire entend obtenir du Fonds vert pour le climat (le « FVC ») un financement pour contribuer au financement du Projet conformément aux conditions et modalités qui seront précisées dans un accord avec le FVC ;

C. L'Emprunteur/Bénéficiaire s'est engagé à fournir un soutien supplémentaire sous forme de fonds de contrepartie en nature, qui pourrait être nécessaire au Projet ;

**Considérant** que le Fonds a accepté de financer le Projet;

**Par conséquent**, les parties conviennent de ce qui suit :

#### Section A

1. Le présent accord de financement (l'« Accord ») comprend l'ensemble des documents suivants: le présent document, la description du projet et les dispositions relatives à l'exécution (Annexe 1), le tableau d'affectation des fonds (Annexe 2) et les clauses particulières (Annexe 3).

2. Les Conditions Générales applicables au financement du développement agricole en date du 29 avril 2009, telles que modifiées en décembre 2020 et toutes éventuelles modifications postérieures (le « Conditions Générales ») sont annexées au présent document, et l'ensemble des dispositions qu'elles contiennent s'appliquent au présent Accord [à l'exception des dispositions indiquées à la section E, paragraphe 4 ci-dessous]<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Si aucune disposition des Conditions Générales ne s'applique, supprimez le texte entre crochets. S'il y a des exceptions, assurez-vous que le paragraphe auquel vous faites référence est correct et que la numérotation n'a pas changé.

Aux fins du présent accord, les termes dont la définition figure dans les Conditions Générales ont la signification qui y est indiquée.

3. Le Fonds accorde à l'Emprunteur/Bénéficiaire un prêt (le « Prêt ») et un don (le « Don ») (ensemble le « Financement »), que l'Emprunteur/Bénéficiaire utilise aux fins de l'exécution du Projet conformément aux modalités et conditions énoncées dans le présent Accord.

### **Section B**

1. A. Le montant du Prêt est de quatre millions cinq-cents quatre-vingt mille euros (4,580,000 EUR).

B. Le montant du Don est de dix-huit millions trois-cent-trente-mille euros (18,330,000 EUR).

2. Le Prêt est accordé à des conditions particulièrement favorables et ne porte aucun intérêt, mais porte une commission de service déterminé par le FIDA à la date d'approbation du Prêt par le Conseil d'administration du Fonds et sera payable semestriellement au titre du service du prêt. L'emprunt aura une échéance de quarante (40) ans, y compris un différé d'amortissement de dix (10) ans à compter de la date d'approbation de l'emprunt par le Conseil d'administration du Fonds. Le principal de l'emprunt sera remboursé à raison de quatre pour cent et demi (4,5%) du principal total par an pour les années onze (11) à trente (30) et un pour cent (1%) du principal total par an pour les années trente et un (31) à quarante (40).

3. La monnaie de paiement au titre du service du Prêt est l'Euro.

4. L'exercice financier débute le 1<sup>er</sup> janvier et se termine le 31 décembre.

5. Le remboursement du principal et le paiement de la commission de service du Prêt sont exigibles le 15 avril et le 15 octobre.

6. Un compte désigné en francs de la Communauté financière africaine (FCFA), pour l'utilisation exclusive du Projet sera ouvert à Ndjamen. L'Emprunteur informera le Fonds des fonctionnaires autorisés à exploiter le compte désigné.

7. Deux comptes d'opérations en francs de la Communauté financière africaine (FCFA) seront ouverts à Ndjamen dans des banques commerciales crédibles afin de recevoir de manière exclusive les fonds provenant du compte désigné.

8. L'Emprunteur/Bénéficiaire fournira des fonds de contrepartie aux fins du Projet d'un montant d'environ 9 260 000 Euros sous forme d'impôts, taxes et autres contributions en nature.

### **Section C**

1. L'agent principal du Projet est le Ministère en charge de l'Agriculture de la République du Tchad.

2. Un examen à mi-parcours sera effectué conformément aux dispositions des alinéas 8.03 (b) et (c) des Conditions Générales. Toutefois, les parties peuvent convenir d'une date différente pour l'examen à mi-parcours de la mise en œuvre du Projet.

3. La date d'achèvement du Projet est fixée au sixième anniversaire de la date d'entrée en vigueur du présent Accord et la date de clôture du Financement sera 6 mois plus tard,

ou toute autre date désignée par le Fonds par notification à l'Emprunteur/Bénéficiaire. La date de clôture du financement sera fixée conformément aux Conditions Générales.

4. L'acquisition de biens, travaux et services financés par l'Accord sera régie par les procédures conformes aux Directives FIDA pour la passation des marchés relatifs aux projets. Un plan de passation des marchés basé sur le Plan de Travail et Budget Annuel (PTBA) sera élaboré chaque année par l'Emprunteur/Bénéficiaire et approuvé par le Fonds. Ce plan spécifiera, entre autres, les méthodes de passation des marchés, les coûts estimatifs et l'échéancier.

## **Section D**

1. Le Fonds administrera le Financement et supervisera le Projet.

## **Section E**

1. Les éléments suivants sont désignés comme des motifs supplémentaires de suspension du présent Accord :

- a) Le manuel de mise en œuvre qui comprend le manuel de gestion administrative, financière et comptable incluant la passation des marchés et manuel de suivi-évaluation ( le « Manuel ») et/ou l'une de ses dispositions a fait l'objet d'une renonciation, d'une suspension, d'une résiliation, d'une modification ou d'un amendement sans l'accord préalable du Fonds, et le Fonds, après consultation avec l'Emprunteur/Bénéficiaire, a déterminé qu'il a eu, ou est susceptible d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet.
- b) Tout personnel clé du Projet tel que décrit dans le Manuel de mise en œuvre est nommé/recruté, transféré ou démis de ses fonctions sans accord préalable du FIDA.

2. Les éléments suivants constituent des conditions additionnelles (générales/spécifiques) préalables aux décaissements:

- a) L'ouverture des comptes désigné et d'opérations et la désignation officielle du personnel habilité à les mobiliser;
- b) Le Projet est inscrit au programme national d'investissement public dans le respect des procédures nationales en vigueur ;
- c) Le comité de pilotage du Projet a été officiellement chargé de sa gestion et supervision ;
- d) La non objection du FIDA à l'égard du Manuel du Projet;
- e) Le personnel clé a été recruté par voie compétitive et a reçu la non-objection du FIDA ; et
- f) Le logiciel comptable est dûment installé et paramétré.

3. Cet accord est soumis à la ratification de l'Emprunteur/Bénéficiaire.

4. Toutes les communications ayant trait au présent accord doivent être adressées aux représentants dont le titre et l'adresse figurent ci-dessous:

Pour l'Emprunteur/le Bénéficiaire

[Ministre]  
[Ministère de l'Economie, de la Planification du Développement et de la Coopération  
International (MEPDCI)]

Pour le Fonds:

[Cliquez et tapez le Titre]  
Fonds international de développement agricole  
Via Paolo di Dono 44  
00142 Rome, Italie

[Copie à :]

Le présent Accord, [en date du \_\_\_\_\_], a été établi en langue française en deux (2) exemplaires originaux, un (1) pour le Fonds et un (1) pour l'Emprunteur/ Bénéficiaire.

REPUBLIQUE DU TCHAD

\_\_\_\_\_  
Dr Issa Doubragne  
Ministre de l'Economie, de la Planification du Développement et de la  
Coopération Internationale (MEPDCI)

Date : \_\_\_\_\_<sup>2</sup>

FONDS INTERNATIONAL  
POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

\_\_\_\_\_  
Gilbert F. Houngbo  
Président

Date : \_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_  
<sup>2</sup> Dans le cas où l'Accord de Financement n'est pas signé au siège du FIDA.

## Annexe 1

### *Description du Projet et dispositions relatives à l'exécution*

#### **I. Description du Projet**

1. *Population cible.* Le Projet ambitionne de toucher directement 82 000 jeunes et femmes<sup>3</sup> ruraux pauvres, dont 70 pourcent de jeunes (30 pourcent jeunes femmes et 40 pourcent jeunes hommes) de 15 à 35 ans et 30 pourcent de femmes de 36 à 50 ans. Ainsi, au total, le RENFORT touchera 60 pourcent des femmes (30 pourcent jeunes femmes de 15-35 ans et 30 pourcent femmes de 36 à 50 ans). Le nombre des bénéficiaires indirects est estimé à 435.000 personnes, dont 260 800 personnes membres des ménages et environ 174 000 autres acteurs le long des CDV. Par des mécanismes de ciblage direct, le Projet prévoit un quota de 5 à 10 pourcent (entre 4 000 et 8000 personnes) de personnes vivant avec un handicap dans les quatre catégories et les différents parcours proposés.

2. *Zone d'intervention du Projet.* Le Projet interviendra dans les zones rurales de neuf (9) provinces que sont : Lac, Hadjer Lamis, Chari-Baguirmi, Mayo-Kebbi Est/Moyen-Chari, Mandoul, Tandjilé, Salamat et Ndjama. Ces provinces permettront d'une part, d'exploiter les synergies et les complémentarités avec les projets REPER et SD3C dans les provinces de Hadjer Lamis, Chari-Baguirmi, Salamat et Lac ; et d'autre part, d'étendre les interventions du FIDA dans les nouvelles provinces du Mayo-Kebbi Est, Moyen-Chari, Mandoul et Tandjilé), pour couvrir une grande partie de la région centrale du Tchad et accroître l'impact.

3. *Finalité.* La finalité du Projet est de contribuer à accroître les revenus et créer des emplois décentés pour les femmes et les jeunes en renforçant la résilience des systèmes alimentaires inclusifs au Tchad.

4. *Objectifs.* L'objectif du Projet est de promouvoir des entreprises de jeunes et de femmes viables et résilientes, créatrices d'emplois et intégrées dans les chaînes de valeurs agropastorales et halieutiques du Tchad.

5. *Composantes.* Le Projet comprend les composantes ci-après: Composante 1 – Développement des agro-entreprises (micro, petites et moyennes) rentables et résilientes, Composante 2 : Amélioration de l'écosystème entrepreneurial des jeunes et des femmes, et composante 3: Coordination et gestion.

6. Composante 1: Développement d'agroentreprises rentables et résilientes. Les interventions comprendront: i) l'information, la communication et la sensibilisation; ii) l'accélération du développement de microentreprises, petites et moyennes entreprises agricoles existantes; iii) l'incubation de jeunes agripreneurs; iv) la formation des jeunes aux emplois agricoles et leur insertion économique; v) le développement d'activités rémunératrices, vi) l'adaptation et la promotion des solutions numériques innovantes (vulgarisation et commerce électroniques, paiement par téléphonie mobile, etc.); vii) le développement de start-ups numériques agricoles.

7. Dans le cadre du RENFORT, des mécanismes innovants de financement direct et de financement vert seront établis pour appuyer et accélérer le développement des

---

<sup>3</sup> Les hommes de plus de 36 ans, chefs de ménages agricoles sont des bénéficiaires indirects à travers leurs ménages ou comme acteurs des chaînes de valeur. Ils seront néanmoins impliqués dans plusieurs activités comme (i) les négociations pour la sécurisation foncière, (ii) les infrastructures structurantes (marchés de gros, centres de collecte, magasins de stockage, pistes) ; (iii) amélioration de l'écosystème entrepreneurial ; (iv) le déploiement des solutions digitales (e-voucher, e-vulgarisation, systèmes d'information sur les marchés et sur le climat), etc. D'autres seront des mentors et de business coach pour l'immersion des jeunes agripreneurs.

entreprises gérées par des jeunes et par des femmes. Le projet financera la promotion d'activités de nutrition essentielles, notamment: i) la production, la transformation et la commercialisation de denrées à haute valeur nutritionnelle; ii) la transposition à plus grande échelle de la production locale d'aliments complémentaires à base de céréales et de légumineuses enrichis à la spiruline pour les enfants; iii) les campagnes d'éducation nutritionnelle; iv) l'alphabétisation fonctionnelle intégrant des solutions numériques en faveur des jeunes et des femmes.

8. Composante 2: Amélioration de l'écosystème de l'entrepreneuriat agricole. L'écosystème entrepreneurial sera renforcé par un appui à l'exécution et une amélioration des cadres d'action réglementaires et institutionnels favorisant l'entrepreneuriat agricole des jeunes et des femmes, ainsi que par le financement des infrastructures structurantes relatives à la production, à l'accès au marché et aux énergies renouvelables. Pour remédier aux contraintes d'accès à la terre, à l'eau et aux infrastructures de production et d'accès au marché, le RENFORT financera: i) des investissements en faveur de la sécurité foncière; ii) les aménagements hydroagricoles de 500 hectares de petits périmètres maraîchers; iii) des fermes piscicoles et des cages flottantes; iv) la mise sur pied de quatre marchés de demi-gros, de centres de collecte satellites, de magasins de regroupement et de stockage et d'unités de conservation de produits maraîchers; v) la création et l'équipement de plateformes de transformation,

v) la réhabilitation de 150 kilomètres de pistes desservant les bassins de production et facilitant l'accès au marché.

9. La composante 3 organisera l'ensemble des dispositifs opérationnels prévus et détaillés dans le manuel de mise en œuvre, le manuel des procédures administratives, comptables, financières et de passation de marché ainsi que le manuel de suivi-évaluation, de communication et de gestion des savoirs. Elle constituera le point de référence pour la documentation des résultats, l'analyse de performance et de l'impact par rapport à l'objectif de développement du projet mais aussi au regard des objectifs stratégiques définis dans la note stratégique pays.

## II. Dispositions relatives à l'exécution

10. L'agent principal du Projet est le Ministère en charge de l'Agriculture de la République du Tchad qui assure la tutelle technique.

11. *Comité de Pilotage du Projet* : Le pilotage du Projet sera assuré par le **Comité national de pilotage** actuel du RePER dont la composition et le mandat seront élargis pour une participation des nouvelles parties prenantes : Ministères en charge de la jeunesse, de la femme et des représentants du secteur privé. Il sera mis en place un Comité d'appui technique et de suivi, composé d'experts dans les thématiques clés du projet, y compris entrepreneuriat et Agribusiness, genre et autonomisation des femmes, nutrition, agriculture digitale, génie rural, et des experts en suivi et évaluation, etc. pour appuyer le comité national de pilotage et assurer le suivi des recommandations du comité national de pilotage et des missions de supervision du FIDA.

12. *Unité de gestion du Projet* : Sur la base de l'analyse des capacités techniques, humaines et managériales de gestion des projets au Tchad, et des enseignements du FIDA au Tchad, le dispositif de gestion du Projet reposera sur quatre éléments principaux: (i) une Cellule Nationale de Coordination, Représentation et d'Assistance Technique (CNCRAT); (ii) une Unité de Gestion du Projet; (iii) des antennes régionales, et (iv) des partenaires et opérateurs de mise en œuvre.

L'UGP disposera d'une autonomie de gestion technique, administrative et financière et sera basée à Dourbali (Chari Baguirmi en mutualisant les ressources avec le RePER qui dispose

d'une antenne à Dourbali). Cette équipe sera composée d'un personnel recruté compétitivement, notamment (i) un (e) Coordinateur (trice) technique; (ii) un (e) spécialiste en Agribusiness et développement des entreprises; (iii) un (e) spécialiste en agriculture digitale; (iv) un (e) spécialiste genre, inclusion sociale et nutrition (v) un assistant de suivi et évaluation; (vi) un Responsable Administratif et Financier, (vii) un chef comptable et un assistant comptable (recruté en troisième année), (viii) un Responsable de passation des marchés, (ix) un responsable infrastructures et environnement; et (x) du personnel d'appui (chauffeurs, secrétaires). Trois antennes régionales seront mises en place: (i) Mandoul couvrant les provinces de Mandoul, Moyen Chari et Tandjile, (ii) Bol couvrant les provinces du Lac et le Hadjer Lamis; et (iii) Dourbali couvrant les zones péri-urbaines autour de Ndjamen, Mayo Kebi Est et Chari-Baguirmi.

*13. Partenaires stratégiques :* Des conventions multi-annuelles de partenariat seront établies avec le BIT, l'IITA et la FAO pour la mise en œuvre des aspects innovants du projet, notamment les (i) approches d'incubation et d'accélération des entreprises agropastorales; (ii) l'application des solutions numériques, (iii) les innovations technologiques de production et de transformation; (iv) le développement des filières inclusives, et (v) l'amélioration de l'environnement des affaires. La mise en œuvre du projet reposera principalement sur l'approche « faire-faire » par des prestataires de services et des opérateurs publics et privés, recrutés par voie compétitive et de « faire avec » avec les services techniques et les institutions publiques liés au Programme par des contrats de performance. Des conventions de collaboration seront également établies avec l'Union Nationale des Associations des Personnes Handicapées du Tchad en ce qui concerne l'inclusion des personnes handicapées dans le projet.

*14. Suivi et évaluation :* **Le système de Suivi et Évaluation** du RENFORT s'appuiera sur quatre principaux piliers: (i) le cadre des résultats du COSOP qui permet d'aligner le projet avec les objectifs du PNISR<sup>4</sup> et des ODD; (ii) le cadre logique et le cadre de résultat qui sont conformes au Système de mesure des résultats opérationnels du FIDA; (iii) le PTBA qui représente le principal outil de planification des activités de résultats; et (iv) le manuel de suivi-évaluation qui définit les détails opérationnels en termes de processus, outils, méthodologies, approches et responsabilités. Le système de suivi et évaluation du sera fondé sur la gestion axée sur les résultats.

*15. Gestion des connaissances :* Tout au long de sa mise en œuvre, le Projet capitalisera ses expériences pour (i) mener des réflexions critiques sur ses interventions, (ii) soutenir la mise à l'échelle rapide des bonnes pratiques et des succès, (iii) partager ses expériences avec les différentes parties prenantes, et (iv) contribuer aux réflexions et aux dialogues politiques sur tous les domaines touchant l'entrepreneuriat et l'intégration économique des jeunes et des femmes. L'expérience et les acquis du PARSAT/REPER seront mis à profit, y compris la collaboration avec PROCASUR pour le développement d'un plan de communication et le renforcement de capacités en matière de gestion de savoirs et communication. Les outils et moyens de communication seront mutualisés entre les différents projets actifs pour faciliter davantage l'échange et la capitalisation des expériences générés ainsi que pour appuyer le dialogue politique et une plus grande visibilité du FIDA au Tchad. Conformément à la stratégie de coopération triangulaire Sud-Sud, le projet élargira les possibilités d'échange de connaissances avec d'autres programmes et initiatives pertinents du FIDA dans la région et dans le monde.

*16. Manuel de mise en œuvre du Projet* qui contient le manuel administratif et fiduciaire incluant la passation des marchés et manuel de suivi-évaluation et toutes les instructions opérationnelles pour l'exécution du Projet (le « Manuel »). Le Manuel sera, en outre, préparé ou actualisé sur la base des acquis des anciens projets PARSAT et RePER. Il sera soumis au FIDA pour non-objection avant sa mise en œuvre.

<sup>4</sup> Indicateurs en rapport avec l'objectif général du projet dans le Cadre logique et autres indicateurs déclinés dans la Matrice de suivi-évaluation.



**Annexe 2***Tableau d'affectation des fonds*1. *Affectation du produit du Prêt et du Don.*

a) Le tableau ci-dessous indique les catégories de dépenses admissibles à un financement sur le paiement du Prêt et du Don ainsi que le montant du prêt et du don affecté à chaque catégorie et la répartition en pourcentage des dépenses à financer pour chacun des postes des différentes catégories:

Catégories	Montant alloué au titre du Prêt (exprimé en EUR)	Montant alloué au titre du Don (exprimé en EUR)	Pourcentage des dépenses autorisées à financer
I. Travaux	830 000	3 320 000	100% HT et hors contributions du FVC et des bénéficiaires
II. Equipement et matériels	515 000	2 070 000	100% HT et hors contributions du FVC et des bénéficiaires
III. Consultations	1 515 000	6 060 000	100% 100% HT et hors contributions du FVC et des bénéficiaires
IV. Dons et subventions	700 000	2 800 000	100% hors contributions du FVC et des bénéficiaires
V. Salaires et indemnités	560 000	2 250 000	100% hors contributions du FVC
<i>Non alloué</i>	460 000	1 830 000	
<b>TOTAL</b>	<b>4 580 000</b>	<b>18 330 000</b>	

b) Les termes utilisés dans le tableau ci-dessus se définissent comme suit:

i) Les dépenses en Equipements et matériels relatives à la catégorie II incluent également les dépenses liées aux Biens et intrants;

ii) Les dépenses en Consultations relatives à la catégorie III incluent également les dépenses liées aux Formations et Ateliers, aux activités de renforcement des capacités, aux études et à l'assistance technique.

iii) Les dépenses en Subventions et Dons à la catégorie IV incluent les dépenses liées aux parcours de vulgarisation, accélération et incubation des Agro-entreprises.

iv) Les dépenses en Salaires et Indemnités relatives à la catégorie V incluent également les dépenses liées aux Coûts de Fonctionnement

c) Frais de démarrage. Les retraits relatifs aux dépenses de démarrage (dans les catégories II, III et V) engagés avant la satisfaction des conditions générales de retrait ne doivent pas dépasser un montant total de 500 000 EUR. Les activités à financer au titre des coûts de démarrage nécessiteront un accord préalable du FIDA pour être considérées comme autorisées.

### Annexe 3

#### *Clauses particulières*

Conformément aux dispositions de la section 12.01 a) xxiii) des Conditions Générales, le Fonds peut suspendre, en tout ou partie, le droit de l'Emprunteur/Bénéficiaire de solliciter des retraits du compte du prêt du Fonds si l'Emprunteur/Bénéficiaire n'a pas respecté l'une quelconque des clauses énoncées ci-dessous, et si le FIDA a établi que ladite défaillance a eu, ou risque d'avoir, un effet préjudiciable important sur le Projet :

1. Dans les (6) six mois suivant l'entrée en vigueur de l'Accord, le Projet achètera et installera un logiciel de comptabilité personnalisé, conformément aux pratiques en vigueur dans les projets soutenus par le FIDA, afin de satisfaire aux normes comptables internationales et aux exigences du FIDA.

2. Au cours de la première année suivant l'entrée en vigueur de l'Accord, le Projet conclura un protocole d'accord avec les partenaires de mise en œuvre qui structurera la collaboration, définira les rôles, les responsabilités et les devoirs en matière de mise en œuvre et de gestion financière, comptabilité et rapport.

3. **Planification, suivi et évaluation.** L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que (i) un système de Planification, de Suivi et d'Evaluation (PM&E) soit mis en place dans les douze (12) mois à compter de la date d'entrée en vigueur du présent Accord.

4. **Genre.** L'Emprunteur/ Bénéficiaire veillera à ce que le Projet se dote d'une stratégie genre conforme aux directives du FIDA et visant à: i) lever les contraintes particulières qui entravent l'intégration des jeunes et des femmes dans les chaînes de valeurs sélectionnées; y compris l'accès aux facteurs de production et aux technologies améliorées réduisant la pénibilité du travail et une meilleure gestion du temps; ii) accompagner les femmes et les jeunes dans le développement de leurs initiatives économiques, (iii) faciliter l'accès des femmes et des jeunes aux compétences et aux connaissances de qualité pour leur professionnalisation, (iv) travailler à l'autonomisation économique des femmes et des jeunes en facilitant leur accès aux biens et services de qualité pour le développement de leurs activités rémunératrices, ainsi qu'au renforcement de leur contrôle sur les ressources et les revenus.

5. **Sécurité du régime foncier.** L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que, dès sa première année et pendant toute la durée de mise en œuvre, le Projet utilise des approches éprouvées pour faciliter l'accès des bénéficiaires (jeunes et des femmes) à la terre et assurer leur sécurisation foncière.

6. **Conformité aux procédures d'évaluation sociale environnementale et climatique (SECAP).** L'Emprunteur/Bénéficiaire veillera à ce que le Projet soit mis en œuvre conformément au SECAP du FIDA et plus précisément aux mesures suivantes:

**Environnement et garanties sociales.** L'Emprunteur/le Bénéficiaire veille à ce que: a) toutes les activités du Projet soient mises en œuvre dans le strict respect des lois/réglementations pertinentes de l'Emprunteur/du Bénéficiaire; b) toutes les activités de Projet tiennent particulièrement compte de la participation et des pratiques des populations de minorités ethniques, conformément à la Politique du FIDA sur les peuples autochtones (2009), selon le cas; (c) les propositions de travaux de génie civil incluent la confirmation qu'aucune acquisition forcée de terres ou réinstallation involontaire n'est requise dans le cadre du Projet. En cas d'acquisition de terres non prévue ou de réinstallation involontaire dans le cadre du Projet l'Emprunteur/Bénéficiaire devra immédiatement informer le Fonds et préparer les documents de planification nécessaires [conformément à la déclaration de politique de sauvegarde (2010)]; d) les hommes et les femmes reçoivent une rémunération égale pour un travail de valeur égale au titre du

Projet; e) le recours au travail des enfants n'est pas prévu dans Projet; (f) les mesures incluses dans le plan d'action pour l'égalité des sexes préparé pour le Projet sont entreprises et les ressources nécessaires à leur mise en œuvre sont mises à disposition en temps utile; et g) toutes les mesures nécessaires et appropriées pour mettre en œuvre le plan d'action en faveur de l'égalité des sexes afin de garantir que les femmes puissent participer et bénéficier équitablement du Projet sont dûment prises.

**7. Mesures anticorruption.** L'Emprunteur/Bénéficiaire se conformera à la politique du FIDA en matière de prévention de la fraude et de la corruption dans le cadre de ses activités et opérations.

**8. Harcèlement sexuel, exploitation sexuelle et abus.** L'Emprunteur/Bénéficiaire et les parties au projet s'assureront que le projet est exécuté conformément aux dispositions de la politique du FIDA en matière de prévention du harcèlement sexuel, de l'exploitation sexuelle et des abus sexuels, qui peut être modifiée de temps à autre.

**9. Utilisation des véhicules du Projet et autres équipements.** L'Emprunteur/Bénéficiaire doit s'assurer que:

- a) Tous les véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du Projet sont affectés à l'Unité de Gestion du Projet et aux partenaires/agents d'exécution dûment mandatés. Ces biens doivent être utilisés seulement et strictement pour la mise en œuvre des activités du Projet ;
- b) Les types de véhicules et autres équipements achetés dans le cadre du Projet sont adaptés aux besoins du Projet;
- c) Tous les véhicules et autres équipements transférés ou achetés dans le cadre du Projet sont exclusivement destinés à une utilisation pour le Projet ; et
- d) De préserver le patrimoine du Programme de Coopération Tchad – FIDA (mobilier et immobilier) au fin de son utilisation par le RENFORT dès l'entrée en vigueur de l'Accord.

**10. Outil de Suivi des Contrats au sein du portail client du FIDA (PCP).** L'Emprunteur/Bénéficiaire doit s'assurer qu'une demande pour accéder à l'outil de suivi des contrats du Projet sur le portail client du FIDA (ICP) est envoyée au FIDA. L'Emprunteur/Bénéficiaire doit s'assurer que tous les contrats, protocoles d'accord, bons de commande et paiements connexes sont enregistrés dans l'Outil de Suivi des Contrats sur ICP en ce qui concerne la passation de marchés de biens, de travaux, de services, de services de conseil, de services autres que de conseil, de contrats communautaires, de dons et de contrats de financement. L'Emprunteur/Bénéficiaire doit s'assurer que les données sur les contrats sont mises à jour sur une base trimestrielle pendant la mise en œuvre du Projet.

**11. Le personnel clé du Projet est :** le Coordonnateur de Projet, le responsable administratif et financier, le responsable du suivi et de l'évaluation, le responsable de la gestion des connaissances, le responsable de passation des marchés, le spécialiste de l'inclusion sociale et du genre, et le spécialiste en environnement, climat et infrastructures. Afin d'aider à la mise en œuvre du Projet, l'Unité de Gestion du Projet, sauf accord contraire avec le FIDA, emploiera ou fera employer, selon les besoins, du personnel clé dont les qualifications, l'expérience et les termes de référence sont satisfaisants pour le FIDA. Le personnel clé du projet sera détaché auprès de l'Unité de Gestion du Projet s'il s'agit de fonctionnaires ou recruté dans le cadre d'un contrat de consultant selon la méthode de sélection des consultants individuels décrite dans le Manuel de passation des marchés du FIDA, ou selon toute méthode de sélection équivalente dans le système national de passation des marchés acceptable pour le FIDA. Le recrutement du personnel clé du projet

est soumis à l'examen préalable du FIDA, tout comme le licenciement du personnel clé du projet. Le Personnel Clé du Projet sera soumis à une évaluation annuelle et le renouvellement des contrats sera conditionné à une performance satisfaisante. Tout contrat signé par le personnel clé du projet doit être conforme à la réglementation nationale du travail ou aux normes internationales du travail de l'OIT (la plus stricte des deux s'appliquant) afin de satisfaire aux conditions du SECAP 2020 du FIDA.

**12. Procédures de passation des marchés.** Dès l'entrée en vigueur du présent Accord, L'Emprunteur / Bénéficiaire s'engage à adopter le mécanisme de décentralisation des marchés à l'image de celui en vigueur au Projet d'Amélioration de la Résilience des Systèmes Agricoles au Tchad (PARSAT) et Projet de Renforcement de la Productivité des Exploitations agropastorales familiales et Résilience (RePER). A cet effet, une procédure allégée sera mise en place (régie par les procédures conformes aux Directives FIDA pour la passation des marchés relatifs aux projets), permettant de passer, au niveau régional, des marchés pour des montants inférieurs ou égaux à 100 millions de FCFA, par une Commission locale ad hoc mise en place par un acte du Gouverneur de la Province du Chari Baguirmi. La Commission siègera à Dourbali.

## Cadre logique

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés				Moyens de vérification <sup>5</sup>			Hypothèses
	Nom	Réf.	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
<b>PORTEE/SENSIBILISATION</b>								
	1. Nombre de personnes <sup>6</sup> recevant les services promus ou soutenus par le Projet (CI 1) <sup>7</sup>	0	32 800	82 000	Systèmes de suivi-évaluation (SSE)	Semestrielle dès année 2	Unité de coordination et de gestion (UCG)	
	Nombre de jeunes <sup>8*</sup>	0	28 000	56 000				
	Nombre de femmes (30%)	0	12 300	24 600				
	2. Nombre total de membres de ménages touchés (CI 1 b) <sup>9</sup>	0	173 840	434 600				
<b>OBJECTIF GENERAL</b>								
Contribuer à accroître les revenus et créer des emplois décents pour les femmes et les jeunes en renforçant la résilience des systèmes alimentaires inclusifs au Tchad	3. Nombre de personnes bénéficiaires d'une mobilité économique <sup>10</sup> (95%)	TBD	24 000	60 000	Enquête de référence Évaluation d'impact	Année 1 Années 3 et 6	UCG	
<b>OBJECTIF DE DEVELOPPEMENT</b>								
Promouvoir des entreprises des jeunes et des femmes viables et résilientes, créatrices d'emplois et intégrées dans les chaînes des valeurs agro-pastorales et halieutiques du Tchad.	4. Nombre d'emplois nouveaux créés <sup>11</sup> (CI 2.2.1)	0	35 000	100 000	SSE Enquêtes d'effets annuels	Annuelle dès année 2	UCG	Stabilité macro-économique, politique et sécuritaire  Absence des conditions climatiques extrêmes (inondations et sécheresses) et de crise sanitaire
	5. Pourcentage d'entreprises rurales soutenues déclarant une augmentation de leurs profits (CI 2.2.2)	0	40%	80%	SSE Enquêtes d'effets annuels	Annuelle dès année 2		
	6. Pourcentages des femmes âgées de (15-49 ans) déclarant une amélioration de leur régimes alimentaires (CI 1.2.8)	0	40% (19680)	80% (39 600)	SSE Enquêtes d'effets annuels	Annuelle dès année 2		

<sup>5</sup> Conformément aux procédures en vigueur, le projet RENFORT devra adopter les nouvelles directives de mesure pour le suivi-évaluation des indicateurs de base au niveau des résultats (effets).

<sup>6</sup> « Personnes » fait référence aux jeunes et aux femmes recevant les services promus ou soutenus par le Projet

<sup>7</sup> Nombre correspondant au nombre de ménages touchés en considérant que chaque bénéficiaire direct représente un ménage

<sup>8</sup> Jeunes hommes (40%) et jeunes femmes (30%)

<sup>9</sup> Le nombre total des ménages est de 49 200 soit 260 760 personnes en considérant que la taille moyenne des ménages au Tchad est de 5,3 personnes. Les autres bénéficiaires indirects sont environ 174 000 personnes sur le long des chaînes des valeurs agricoles.

<sup>10</sup> Indicateur d'impact de base du FIDA. Définition: Projection fondée sur les évaluations de l'impact du FIDA, du nombre de ruraux dont la situation économique a évolué (10% ou plus), notamment du point de vue des revenus, de la consommation, de la richesse, de la diversité alimentaire ou de la nutrition.

<sup>11</sup> Nombre d'emplois créés le long des chaînes de valeur agro-pastorales et halieutiques

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés				Moyens de vérification <sup>5</sup>			Hypothèses
	Nom	Réf.	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
	7. Pourcentage de personnes démontrant une amélioration de leur autonomisation <sup>12</sup> (CI 4.2.3)	0	60%	80%	SSE Enquêtes d'effets annuels	Annuelle dès année 2		
<b>EFFETS ET PRODUITS</b>								
<i>Effet 1 : Les jeunes et les femmes développent des agro-entreprises (micro, petites et moyennes entreprises) résilientes et rentables</i>	8. Tonnes d'émissions de gaz à effet de serre (tCO2e) évitées et/ou séquestrées CI 321): (i) Ha (ii) tCO2e/20y (iii) tCO2e/ha (iv) tCO2/ha/yr	0 0 0 0		1768,85 790 912 447,1 22,4				
	9. Pourcentage des entreprises de jeunes et de femmes fonctionnelles <sup>13</sup> 3 ans après leur consolidation ou création	TBD	50%	70%	Enquête sur les indicateurs de base Évaluation	Ligne de base, RMP et Achèvement.	UCG	
	10. Pourcentage de personnes déclarant l'adoption de pratiques et technologies durables et résilientes au changement climatique (CI 3.2.2)	0	50% (41000)	80% (65 600)	Enquête sur les indicateurs de base annuels	Ligne e base, RMP, Achèvement		
<i>Produit 1.1. Les capacités des jeunes et femmes agri-preneurs sont renforcées<sup>14</sup> et des solutions numériques adaptés sont promues</i>	11. Nombre de personnes formées à des activités productrices de revenus ou à la gestion des entreprises (CI 2.1.2)	0	40 300	82 000	SSE, rapports d'activités	Trimestrielle	UCG, partenaires ou prestataires	- Adhésion des jeunes et des femmes, et des communautés rurales au projet - Les centres de formation engagent une démarche centrée sur l'entrepreneuriat agricole - Les parcours d'accompagnement des jeunes et femmes bénéficiaires sont personnalisés
	12. Nombre de jeunes et de femmes formées aux technologies numériques	0	7 000	15 000	SSE, rapports d'activités	Trimestrielle		
	13. Nombre de ménages recevant des appuis ciblés pour améliorer leur nutrition (1.1.8)(*)	0	34 400	68 800				
	14. Nombre de groupes formés dans la gestion durable des ressources naturelles et des mesures d'adaptation aux changements climatiques (3.1.1)	0	50	100				
<i>Produit 1.2. Des mécanismes de financement adaptés aux jeunes et femmes agri-preneurs et des partenariats productifs et/ou commerciaux sont mises en place</i>	15. Nombre de personnes ayant accès à des services financiers dans les zones rurales (épargne, crédit, assurance, envois de fonds, etc.) (CI 1.1.5)	TBD	TBD	TBD	SSE, rapports d'activités	Semestrielle	UCG, institutions financières partenaires	- Volonté des jeunes et femmes promoteurs à prendre les crédits - Les IMF et le Fond de promotion de l'entrepreneuriat des jeunes disposent de produits spécifiques et de compétences pour financer l'entrepreneuriat rural
	16. Nombre d'entreprises soutenues participant aux partenariats productifs et/ou commerciaux	TBD	21 000	70 000	SSE, rapports d'activités	Semestrielle	UCG	
<i>Effet 2. L'écosystème relatif à l'entrepreneuriat agricole des jeunes et des femmes est amélioré</i>	17. Nombre de lois, réglementations, politiques ou stratégies existantes/nouvelles facilitées, traduites et/ou diffusées	0	4	6	Enquête sur les indicateurs de base.	Ligne de base, RMP, Achèvement	UCG	- Stabilité institutionnelle et volonté politique pour la mise en œuvre des politiques, stratégies

<sup>12</sup>IFAD Empowerment indicator. Cet indicateur mesure l'amélioration de l'autonomisation des jeunes et femmes bénéficiaires

<sup>13</sup> Entreprises qui survivent 3 ans après leur création (acquisition d'une certaine autonomie en approvisionnement en biens et services, autonomie de mise en marché des produits, autonomie de gestion, autonomie en matière de logistique)

<sup>14</sup> Le renforcement intègre l'accompagnement nécessaires et dans le temps requis pour la conduite de l'activité

Hiérarchie des résultats	Indicateurs clés				Moyens de vérification <sup>5</sup>			Hypothèses
	Nom	Réf.	Mi-parcours	Fin	Source	Fréquence	Responsabilité	
	18. Ménages déclarant une amélioration de l'accès physique aux marchés et aux installations de transformation et de stockage (CI 2.2.6)	0	13 120	65 600	Enquêtes sur les indicateurs de base	Ligne de base, RMP, Achèvement	UCG, prestataires	- Amélioration du climat des affaires au Tchad et la qualité des institutions publiques
<u>Produit 2.1.</u> Les cadres politique, réglementaire et institutionnel favorisant l'entrepreneuriat agricole des jeunes et des femmes sont approuvés	19. Nombre de produits et de savoirs pertinents en matière de politiques réalisées (CI Politique 1) <sup>15</sup>	0	8	15	SSE, rapports d'activités	Semestrielle	UCG	
<u>Produit 2.2.</u> L'accès des jeunes et des femmes aux infrastructures de production, équipements et aux marchés est facilité	20. Nombre d'installations de commercialisation, transformation et stockage construites ou remise	0	100	160 <sup>16</sup>	SSE, rapports d'activités	Semestrielle	UCG	
	21. Nombre d'hectares de terres agricoles dotées d'infrastructures hydrauliques construites/remises en état (CI 1.1.2)	0	200	350	SSE, rapports d'activités	Semestrielle	UCG	

<sup>15</sup> Nombre de produits et des savoirs pertinents en matière de stratégies et réglementations sur l'entrepreneuriat agro-pastoral des jeunes et des femmes réalisés

<sup>16</sup> 3 marchés de demi-gros pour les grands pôles économiques; 10 centres de collecte (2 par province), 40 magasins de stockage de céréales, 40 unités de transformation (fumage de poissons, extraction d'huile de sésame et arachide, moulins pour les farines, karité, etc), 20 unités de conservation de légumes (onions, etc), 40 unités agroalimentaires

## Matrice intégrée des risques du projet

Catégories et sous-catégories de risques	Risques inhérents	Risques résiduels
<b>Engagement politique</b>	E	S
<b>Risques:</b> Les tensions politiques se cristalliseront autour de la mise en place et du fonctionnement des organes de transition dirigée par le Conseil Militaire de Transition installé à la suite de la mort subite et violente du Président Idris Deby. Cette situation pourrait se traduire par une instabilité institutionnelle (suspension de la Constitution, de l'Assemblée Nationale et mise en place d'un nouveau gouvernement) qui pourrait remettre en cause certains acquis politiques et affecter les engagements politiques du pays dans son élan de mise en œuvre des politiques nationales de développement. Il est prévu que la transition dure 18 mois et suivi par l'organisation des nouvelles élections. Les tensions politiques se cristalliseront durant cette période de transition et autour des élections augmenteront le risque de violence avant et après les élections, des grèves, des protestations et l'interruption des services sociaux.		
<b>Mesures d'atténuation:</b> Faire un suivi régulier de la situation sécuritaire et politique du Pays et appliquer les recommandations sécuritaires du Système des Nations Unies au Tchad. Par ailleurs le choix des sites devra concentrer les activités dans les zones rurales où le niveau d'insécurité est faible, en basant le mécanisme de mise en œuvre sur la capacité opérationnelle locale et orienter les investissements à travers une analyse régulière de la situation politique et sécuritaire.		
<b>Gouvernance</b>	E	S
<b>Risques:</b> Le Tchad est classé parmi les dix derniers pays selon les indicateurs-clés Mo Ibrahim relatifs à la qualité des institutions et de la gestion publique, et la gouvernance globale. Selon l'indice de perception de la corruption de Transparency International, le pays est classé au 159ème rang sur 176 pays. Le climat des affaires n'est pas propice à la prospérité du secteur privé, classant ainsi le pays 180e sur 190 d'après le Doing Business 2018. Les risques de gouvernance sont encore plus aggravés par l'installation d'un Conseil de Transition Militaire qui durera 18 mois au moins.		
<b>Mesures d'atténuation:</b> Le FIDA a adopté une approche programme avec la mise en place d'une Cellule Nationale de Représentation, de Coordination et d'Assistance Technique qui sera désormais le cadre fédérateur des interventions du FIDA au Tchad, et responsable de dialogue politique. Les fonctions de gestion financière et administrative sont renforcées permettant la transparence dans le processus de passation des marchés. Des mécanismes de réclamation, de dénonciation et de traitement des plaintes sont établis pour renforcer la transparence et lutter contre la corruption et encourager la bonne gouvernance du Projet.		
<b>Macroéconomie</b>	E	S
<b>Risques:</b> En 2020, le PIB réel s'est contracté de 0,6 pourcent due à une suspension temporaire de la production pétrolière, principal moteur de l'économie, et à la fermeture des frontières pour contenir la pandémie de COVID-19. Selon le scénario pessimiste, les projections indiquent que le Tchad devrait enregistrer une baisse de son taux de croissance de l'ordre de 7,6 points de pourcentage, une dégradation de son solde budgétaire de 3,2 points de pourcentage du PIB et de son solde courant de 7,6 points de pourcentage du PIB. Il est prévu une légère augmentation de la dette publique estimée à 4890 millions de USD en 2019 à 45,3 pourcent en 2022 à cause de l'accumulation des arriérés intérieurs. Les risques de surendettement global et extérieur du Tchad restent élevés, mais soutenables. Les conséquences de la transition politique sur le PIB et l'économie en général sont encore imprédictible à ce stade.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Les prévisions estiment que la croissance devrait rebondir à 6,1 pourcent en 2021 et 5 pourcent en 2022 soutenue par une accélération de la production des nouveaux champs pétroliers, une augmentation des prix du pétrole et un affaiblissement de la pandémie de COVID-19. L'assainissement budgétaire permettra de maintenir la demande intérieure à un niveau modéré en 2020 et le gouvernement poursuivra sa politique budgétaire rigoureuse à court terme. La principale composante de la dette commerciale du Tchad (Glencore) a été restructurée, prolongeant son échéance moyenne à 12 ans et réduisant le taux d'intérêt de 7,5 pourcent à 2 pourcent, ce qui, associé à une reprise de la production ou du raffinage, pourrait conduire à une nette amélioration des indicateurs de la dette.		
<b>Fragilité et sécurité</b>	E	E
<b>Risques:</b> Le Tchad est considéré comme un État fragile avec des plusieurs facteurs d'instabilité en raison des rebellions et des attaques armées dans le nord du pays et dans la zone du Lac Tchad, des attaques terroristes des djihadistes dans le Sahel et de		



de Boko Haram dans la zone du Lac. Les conséquences de la mort brusque et violente du Président Idris Deby au front de bataille contre une rébellion sont imprédictibles sur le plan de la stabilité et de la sécurité du pays. Cette situation de transition place le Tchad dans une période d'incertitude qui pourrait connaître la résurgence des rébellions dans certaines parties du pays et l'augmentation des risques de violence, des grèves, de protestations et l'interruption des services sociaux.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet concentre ses interventions dans les zones rurales où le niveau d'insécurité est faible. La conception du projet couvre plusieurs aspects du renforcement de la résilience, à travers des synergies opérationnelles avec le Programme conjoint Sahel en réponse aux Défis COVID-19, Conflits et Changements climatiques (SD3C) et le projet de Réponse au COVID-19 du Mécanisme de relance en faveur des populations rurales pauvres (RPSF), et les autres projets de renforcement de la résilience au Tchad.		
<b>Alignement des politiques</b>	S	M
Risques: Bien que l'entrepreneuriat des jeunes et des femmes agriculture soit une priorité du Gouvernement et soit au centre de toutes les politiques et documents stratégiques de développement au Tchad, cette volonté politique affichée n'est toutefois pas suffisamment concrétisée par des allocations budgétaires et des financements conséquents. Les interventions politiques sont souvent défailtantes et la portée de leurs actions est souvent urbaine.		
Mesures d'atténuation Le projet est aligné aux priorités de développement du pays tels qu'énoncées dans le Plan National de Développement (PND 2017-2021), le Programme National d'Investissement du Secteur Rural (PNISR 2014-20), la Politique Nationale de l'Emploi des Jeunes, la Politique Nationale Genre, ainsi que plusieurs lois et stratégies nationales. Pour atténuer ce risque, l'équipe de pays du FIDA continuera d'appuyer les efforts du gouvernement pour mobiliser des cofinancements auprès d'autres partenaires de développement. Ces efforts viseront à réduire le coût global de financement du programme pour le gouvernement		
<b>Élaboration et mise en œuvre des politiques</b>	S	M
Risques: Le Tchad a adopté plusieurs lois, stratégies et plans d'action qui visent la création d'un environnement favorable au développement de l'entrepreneuriat des jeunes et des femmes. Plusieurs structures ont été mises en place pour faciliter l'entrepreneuriat des jeunes et des femmes. Cependant, la mise en œuvre de ces politiques et stratégies a souvent souffert de nombreux problèmes qui entravent leurs impacts.		
Mesures d'atténuation La composante 2 Amélioration de l'écosystème de l'entrepreneuriat agricole qui concentre les appuis à l'application des cadres politiques, réglementaires et institutionnels favorisant l'entrepreneuriat agricole des jeunes et des femmes. Cette composante financera les activités relatives à l'application des cadres politiques et réglementaires; et au renforcement institutionnel des structures d'appui à l'entrepreneuriat agro-pastoral. Le RENFORT investira dans la facilitation des dialogues multi-acteurs pour l'amélioration du climat des affaires en faveur des jeunes et des femmes entrepreneurs.		
<b>Contexte de l'environnement et du climat</b>		
<b>Vulnérabilité du projet aux conditions environnementales</b>	S	M
Risques: Les principaux impacts environnementaux sont liés à l'intensification agricole, amenant à des pollutions et de mauvaise gestion des ressources en sol et en eau, une dégradation accrue du couvert végétal liés aux défrichements des zones aménagées et au site de construction des infrastructures, des risques de pollution liés aux travaux d'aménagements. Le RENFORT peut être classé en catégorie environnementale B.		
Mesures d'atténuation La démarche du projet sera concrétisée par l'élaboration d'un Plan de Gestion Environnementale et Sociale au début du projet, qui définira les procédures de prise en charge des mesures de préservation et d'utilisation rationnelle des ressources naturelles dans la mise en œuvre des différentes composantes du projet. Les actions envisagées porteront principalement sur la réduction de la vulnérabilité des jeunes et des femmes par le renforcement de leurs capacités d'adaptation au changement climatique, la gestion résiliente des ressources agro-sylvo-pastorales et l'amélioration des conditions de vie.		
<b>Vulnérabilité du projet aux impacts du changement climatique</b>	E	S
Risques: Le risque climatique est jugé substantiel a priori étant donné la position géographique du projet dans la zone sahélienne qui est caractérisée par un risque élevé des événements météorologiques extrêmes (sécheresse, inondations). Les changements climatiques accentuent la pression sur les ressources foncières, agricoles, halieutiques et hydriques de la région.		

Mesures d'atténuation Les activités qui seront réalisées dans le cadre du RENFORT auront un impact social et environnemental majoritairement modéré. Les actions envisagées porteront principalement sur la réduction de la vulnérabilité des jeunes et femmes par le renforcement de leurs capacités d'adaptation au changement climatique, la gestion résiliente des ressources agro-sylvo-pastorales et l'amélioration des conditions de vie.		
<b>Pertinence du projet</b>	F	F
<b>Risques:</b> Le risque que le projet ne soit pas aligné aux priorités nationales, aux priorités du FIDA, et aux besoins des jeunes et des femmes est faible.		
Mesures d'atténuation Le projet est aligné aux priorités de développement du pays tels qu'énoncées dans le PND, le PNISR 2014-20, les Politiques Nationales de la Jeunesse et de l'Emploi. Le RENFORT est aussi fortement aligné aux trois objectifs stratégiques du FIDA et aux deux objectifs stratégiques du COSOP Conformément aux engagements du FIDA11, le projet se qualifie comme Sensible à la jeunesse, transformateur des relations entre les sexes, centré sur le climat et sensible à la nutrition. Le RENFORT met en place des mécanismes de pilotage, des systèmes de suivi et évaluation, et des mécanismes de réclamation qui mettent les jeunes et les femmes et les acteurs nationaux au cœur des différents dispositifs afin d'assurer la pertinence de ses interventions, et les adapter en cas de besoin. Le RENFORT a été formulé avec l'entière implication d'un comité national multisectoriel représentatif des différents Ministères concernés par le projet et la société civile y compris les organisations paysannes. Ce sont d'ailleurs les membres de ce comité national qui ont fait les visites de terrain et rapporté les besoins à l'équipe de formulation pour s'assurer de l'alignement avec les priorités nationales.		
<b>Solidité technique</b>	S	M
<b>Risques:</b> Les risques techniques concernent les limites des capacités et compétences des partenaires du projet et des prestataires des services pour la mise en œuvre efficiente des aspects innovants du projet. Les compétences en matière de promotion de l'entrepreneuriat des jeunes et des femmes, de développement et structuration des chaînes de valeur, d'utilisation des technologies numériques sont limitées. Par ailleurs, l'accès au financement comporte des risques jugés substantiels a priori. Les risques comprennent: (i) le manque d'intérêt et d'engagement du secteur financier pour le secteur agro-pastoral; (ii) des attentes élevées des groupes cibles pour les subventions du programme; et (iii) la réticence des groupes cibles à accéder au financement des institutions financières.		
<b>Mesures d'atténuation</b> La formulation de ce projet a valorisé les enseignements des projets du FIDA au Tchad et du portefeuille croissant du FIDA en matière de promotion de l'entrepreneuriat des jeunes dans plusieurs pays (Cameroun, Sénégal, Mali, Burkina Faso, Madagascar, etc). Le projet établit des partenariats stratégiques avec l'IITA, le BIT et la FAO qui ont accumulé une longue expérience avec les approches innovantes de développement de l'entrepreneuriat des jeunes et des femmes dans plusieurs pays. Les risques d'accès au financement seront atténués en mettant en place des mécanismes de financement directs, des financements par les acteurs des chaînes de valeurs et un mécanisme de financements innovants verts du Programme IGREEFIN.		
<b>Modalités d'exécution</b>	S	M
<b>Risques:</b> Les limites des capacités et compétences des partenaires du projet et des opérateurs de mise en œuvre pour la mise en œuvre efficiente des aspects innovants du projet. Par ailleurs, en dépit de la déconcentration de l'administration et de la gestion des affaires publiques, l'organisation administrative du Tchad reste fortement marquée par la concentration de certains services de l'État dans la capitale, notamment les services sociaux de base.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet met en place une approche de renforcement des capacités techniques et institutionnelles, et de soutien direct aux organisations des jeunes et des femmes. Les mécanismes de Coopération Sud-Sud et Triangulaire à travers le FIDA, la FAO, le BIT et l'IITA seront aussi utilisés pour combler ce déficit des capacités.		
<b>Suivi-évaluation des dispositifs</b>	S	M
<b>Risques:</b> L'adéquation du Logiciel Ruche utilisée actuellement au niveau du PARSAT/REPER ne donne pas la possibilité de son utilisation offline assortie d'une mise à jour automatique quand une connexion internet est disponible.		
<b>Mesures d'atténuation</b> L'adéquation du Logiciel Ruche à soutenir le RENFORT sera évaluée pour la possibilité de son utilisation offline assortie d'une mise à jour automatique quand une connexion internet est disponible. Des jeunes technpreneurs seront aussi sollicités pour développer applications simples permettant d'alimenter la plateforme de suivi et évaluation.		

<b>Cadre juridique et réglementaire</b>	S	M
<b>Risques:</b> Le pays ne dispose pas encore de manuel de procédures au niveau national alors qu'il vient de se doter d'un nouveau code des marchés publics et ses textes d'applications		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le Projet doit utiliser les dispositions du Manuel de passation des marchés du FIDA dans la mise en œuvre des PPM et disposer dès le démarrage d'un manuel de gestion fiduciaire conforme aux standards internationaux en la matière		
<b>Responsabilité et transparence</b>	S	M
<b>Risques:</b> L'Autorité de Régulation des Marchés Publics, (ARMP) qui est l'organe de gestion des recours n'est pas encore entièrement opérationnel, son site web n'est pas fonctionnel pour la publication des résultats des recours ainsi que la liste noire excluant certains acteurs de la commande publique pour fraude et/ou corruption <b>2-</b> La Corruption est perceptible et reconnu dans les arcanes de l'administration par les acteurs de la commande publique. Le pays a une note de 20 sur l'indice de perception de la corruption (Transparency International, 2019) <b>3-</b> Le défaut de mise en application des dispositions des textes règlementaires concernant les sanctions malgré l'existence des deux organes de recours à savoir l'Agence de Régulation des Marchés Publics et les Tribunaux <b>4-</b> Non existence d'une autorité locale indépendante et compétente chargée d'enquêter sur les allégations de fraude et de corruption en dehors de l'inspection générale.		
<b>Mesures d'atténuation 1-</b> La cellule de passation des marchés du RENFORT doit gérer dans les règles de l'art, tous les processus d'acquisitions initiés conformément aux Directives du FIDA et ceux du code des marchés publics en respectant les principes fondamentaux notamment l'équité et la transparence. <b>2-</b> Le RENFORT mettra en œuvre en plus des dispositions de la réglementation nationale, les dispositions relatives à la lutte contre la Fraude et la Corruption misent en place par le FIDA par l'utilisation systématique des deux formulaires d'autocertification à savoir: <b>a-</b> le formulaire à l'intention des soumissionnaires et <b>b-</b> le formulaire à l'intention de l'attributaire du marché <b>3-</b> Mettre en place au niveau du projet, un système de radiation systématique pour les entreprises défaillantes et/ou auteurs de fraude, collusion et/ou corruption dans le processus de passation des marchés et tenir à son niveau un répertoire actualisé des entreprises et prestataires exclus de la commande publique pour fraude, collusion ou corruption <b>4-</b> Le pays devra se doter d'une autorité locale indépendante chargée d'enquêter sur les allégations de fraude et corruption et le Coordonnateur du RENFORT doit veiller à la mise en application des textes règlementaires et des Directives du FIDA en matière de prévention dans ces domaines		
<b>Capacités en matière de passation des marchés publics</b>	S	M
<b>Risque(s): 1-</b> La disponibilité de ressources humaines qualifiées dans le domaine de la passation des marchés avec une expérience avérée de plus ou moins 7 ans est rare		
<b>Mesures d'atténuations:</b> A l'issue du recrutement du personnel, l'expert en charge de la passation des marchés retenu doit disposer autant que faire se peut de la qualification et de l'expériences requise et bénéficier d'une formation en la matière		
<b>Processus de passation des marchés publics</b>	S	M
<b>Risque(s):</b> Accès aisé aux dossiers d'appel d'offres pour les entreprises étrangères (Le code des marchés publics autorise la vente des dossiers d'appel d'offres, c'est l'une des sources de financement de l'Agence de Régulation des Marchés Publics (cf Décret no 2418/PR/PM/2015 du 17/12/2015, article 52, Titre V: des ressources de l'Agence de Régulation des Marchés Publics)		
<b>Mesures d'atténuations:</b> Le RENFORT doit s'assurer que les dossiers concernant les prestations intellectuelles sont eux gratuits		
<b>Gestion financière</b>		
<b>Overall</b>	S	M
<b>Organisation et dotation en personnel</b>	E	S
Risque(s): Des capacités et des expériences insuffisantes qui affecteraient la productivité des agents du service financier et pèseraient sur la capacité du service financier à délivrer des informations fiables et exhaustives sur l'exécution financière du. Le risque de dysfonctionnement dans les interactions entre les dispositifs de gestion financière de l'unité de coordination et de l'UGP du Projet affecterait les décaissements et les reconstitutions de fonds;		

Mesures d'atténuation: apprentissage rapide sur les procédures et les bonnes pratiques en effectuant la Certification on Line - <i>A Guided Overview of IFAD Financial Management Practices and Procedures</i> avant la fin de la période d'essai. Un cadre d'échanges animé par l'expert en pilotage financier de l'unité de coordination, avec des réunions trimestrielles de discussions sur des problématiques de gestion interne. La production d'un manuel de procédures avec détail des rôles de chaque agent de la division financière du projet avec de hiérarchies claires et des responsabilités définies. L'opérationnalisation d'un service d'audit interne qui puisse veiller à introduire des améliorations en cours de route sur l'organisation interne de l'équipe financière.		
<b>Budgétisation du projet</b>	S	M
Risque(s): Une programmation financière annuelle (Budget) trop ambitieuse avec des estimations de dépenses à réaliser qui ne tient pas compte des capacités réelles d'exécution des Partenaires de mise en œuvre;  Des difficultés de coordination entre le Projet et ses Partenaires de mise en œuvre qui pénaliseraient sur les interventions sur le terrain et par conséquent, l'exécution budgétaire;		
Mesures d'atténuation:  Une planification financière rigoureuse avec un plan de décaissement prévisionnel adossé au Budget annuel afin de s'assurer que le budget est décaissable sur l'exercice;  l'UGP organisera trimestriellement avec tous les acteurs une analyse de l'exécution budgétaire corrélée à l'exécution physique du PTBA		
<b>Flux de fonds et dispositions en matière de décaissement</b>	S	M
Risque(s): Une mauvaise planification des dépenses et des ressources financières qui induirait des ruptures de trésorerie récurrentes au niveau de l'UGP;  des mises à disposition de fonds aux partenaires d'exécution inadaptées qui pénaliseraient les reconstitutions de fonds et la trésorerie de l'UGP;		
Mesures d'atténuation: Les demandes de réapprovisionnements des comptes d'opérations de l'UGP du RENFORT seront adossées à des Plan de dépenses/Listings;  Les décaissements de fonds aux partenaires d'exécution se feront par avance de fonds renouvelables et sur la base de plans d'actions budgétisées, indexés sur des résultats/produits à délivrer;		
<b>Contrôles internes</b>	S	M
Risque(s): Des processus et procédures de contrôle internes faiblement appliqués par l'UGP/antenne et les partenaires d'exécution qui pénaliseraient l'éligibilité des dépenses et la recevabilité des pièces justificatives de dépense;  Un contrôle financier insuffisant des dépenses des Partenaires d'exécution;  Des dysfonctionnements dans la gestion interne non mis à jour par les missions de l'Auditeur interne susceptibles d'affecter la performance opérationnelle du Projet;		
Mesures d'atténuation: Les capacités de gestion financière des Partenaires feront l'objet d'une évaluation portant sur l'existence: (a) d'une structure bien établie pour leur fonction de gestion financière, (b) des procédures financières écrites et détaillées, (c) d'un système de gestion financière informatisé capable d'enregistrer et de rendre compte séparément des fonds du projet, avec un bon niveau de détail, et (d) d'états financiers régulièrement audités par des auditeurs indépendants.  Le RAF sera responsable du contrôle financier des conventions de partenariat. Des activités de contrôle interne au niveau de l'UGP/Antennes seront réalisées sur la conformité des données comptables saisie, la gestion de la trésorerie, la gestion du patrimoine; l'accompagnement fiduciaire à la carte à proposer aux projets par l'expert en pilotage financier de l'unité de coordination afin d'améliorer leur efficacité opérationnelle;  L'auditeur interne planifiera ses activités dans le cadre d'un plan annuel d'audit s'inspirant des lignes directrices de l'INTOSAI <sup>17</sup> et veillera à vérifier l'utilisation des fonds, faite par les partenaires et les bénéficiaires;		
<b>Information comptable et financière du projet</b>	S	M
Risque(s): Un paramétrage insuffisant du logiciel de gestion financière qui compromettrait la qualité de l'information financière utilisée pour les analyses sur la		

<sup>17</sup> Organisation Internationale des Institutions Supérieures de Contrôle des Finances Publiques

performance financière et l'efficacité opérationnelle; un reporting financier peu orienté sur les analyses de performances,		
Mesures d'atténuation: Le paramétrage des indicateurs d'évaluation de la performance financière afin de générer les ratios sur les coûts/résultats et sur l'efficacité financière; Un reporting financier mensuel très analytique, avec un accent particulier sur les analyses de corrélation entre les coûts d'approche/d'intervention et les dépenses d'investissements productifs; <i>Les états financiers (EF) annuels non vérifiés et les rapports financiers seront préparés par l'UGP, contrôlé par l'expert en pilotage financier de l'unité de Coordination</i>		
<b>Audit externe</b>	M	F
Risque(s): Le champ de l'audit externe ne couvre pas les fonds accordés aux Partenaires d'Exécution et les subventions aux bénéficiaires; Une faible expertise et expérience des cabinets comptables sélectionnés sur l'audit de projets de développement rural sur financement extérieur Faible application des recommandations formulées par l'auditeur externe		
<b>Conservation de la biodiversité</b>	M	M
<b>Risques:</b> Il existe un risque de pollutions génétiques par les germoplasmes importées et les dégradations de l'environnement sous l'action des changements climatiques et de l'intensification agricole. L'aménagement de pistes rurales présente aussi un risque pour l'environnement avec de la déforestation, la probable destruction de l'habitat de certaines espèces ce qui aurait un effet sur la biodiversité.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet adhère à la Stratégie Nationale sur l'Accès aux Ressources Génétiques et le Partage des Avantages Justes et Équitables découlant de leur Utilisation (APA) et prendra des mesures pour empêcher l'introduction d'espèces exotiques envahissantes, atténuer sensiblement les effets que ces espèces ont sur les écosystèmes terrestres et aquatiques. L'implication des populations dans les opérations de conservation de l'environnement, la valorisation des pratiques et savoirs traditionnels en matière de conservation et d'adaptation seront encouragées par le projet.  Les prestataires de service pour la construction des pistes rurales devront préparer un plan de gestion environnementale qui détaille les mesures qui seront prises pour diminuer les impacts des travaux sur l'environnement.		
<b>Efficience des ressources et prévention de la pollution</b>	S	M
<b>Risques:</b> Dans l'ensemble, les risques pour l'utilisation efficace des ressources et la prévention de la pollution sont considérés comme moyens. Le développement des certaines filières nécessitera l'irrigation des champs, tandis que les parcs aquatiques auront besoin d'eau pour les étangs à poissons. L'eau proviendra de sources d'eau de surface ou souterraines. Ces activités se dérouleront principalement dans les régions les plus sèches du pays, qui sont quelque peu soumises à un stress hydrique.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Les technologies à adopter seront orientées vers l'utilisation efficace de l'eau, impliquant le recyclage, la réutilisation et / ou la valorisation de l'eau. L'aquaculture peut entraîner la contamination des plans d'eau, mais les effluents peuvent être traités avant d'être rejetés dans les plans d'eau ouverts.		
<b>Genre</b>	S	M
<b>Risques:</b> Les femmes dans les zones d'intervention ont plus de difficultés à accéder aux moyens de production (accès au crédit, à la terre, aux machines). Le risque de non-inclusion des femmes comme cible du projet est faible mais il se pourrait que malgré les appuis, elles ne puissent pas développer leur exploitation agricole.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet cible les femmes, les groupements de femmes pour les assister dans le développement de leurs activités agricoles. Elles seront sensibilisées et formées pour la création et la gestion de leur entreprise. De plus les dispositions seront prises pour favoriser leur accès à la terre et aux financements (réguliers et verts).		
<b>Patrimoine culturel</b>	M	F
<b>Risques:</b> Le Tchad comprend plusieurs sites d'héritage culturel dont le paysage culturel du Lac Tchad et le Parc national de Zakouma dans le Salamat. Les emplacements de la plupart de ces sites sont connus et, par conséquent, toute perturbation des sites sera évitée. Le risque pour le patrimoine culturel est donc considéré comme faible.		

<b>Mesures d'atténuation</b> L'analyse environnementale et sociale à effectuer pour toute intervention comprendra une évaluation des ressources culturelles physiques et du patrimoine culturel, et une procédure de découverte fortuite sera préparée.		
<b>Peuples autochtones</b>	M	F
<b>Risques:</b> Les peuples autochtones dans la Zone du projet sont des pasteurs nomades, les Fulani/Peulh, les Toubou, les Goranes et les Mbororos. Les risques des tensions continues avec les agriculteurs sédentaires dans les zones du projet sont modérés à priori et faibles à postériori.  La dégradation des écosystèmes pousse les éleveurs à migrer vers des zones à vocation agricoles, ce qui augmente aussi le risque de conflits.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet appuiera l'Association des Femmes Peules Autochtones du Tchad (AFPAT) pour assurer un ciblage des peuples autochtones et d'autres couches vulnérables dans les zones du projet. Le Tchad a adopté la Loi d'orientation agro-sylvo-pastorale et halieutique (LOAH) qui vise la création d'un environnement favorable au développement des activités agricoles, d'élevage, de pêche et de foresterie. Ceci passe par la reconnaissance des droits de toutes les catégories de producteurs, la sécurisation des exploitants et entreprises agricoles, des systèmes de production et des investissements privés.		
<b>Santé et sécurité communautaires</b>	M	F
<b>Risques:</b> Quelques activités du projet peuvent présenter des risques sanitaires et sécuritaires pour les communautés. Ces activités comprennent la construction des infrastructures de commercialisation et des aménagements hydro-agricoles, la transformation des produits agroalimentaires, et l'utilisation abusive des pesticides dans les périmètres maraichers, l'utilisation des antibiotiques dans les élevages et la pisciculture.  La surproduction pourrait avoir comme conséquence la dégradation de la qualité des cultures, qui deviendraient pauvre en nutriments, ce qui exacerberaient l'incidence de la malnutrition.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Des mesures d'atténuation de ces risques sont développées dans le PGES et comprennent des renforcements de capacité pour l'adoption des itinéraires techniques sains et les bonnes pratiques agronomiques, les formations sur les bonnes pratiques de fabrication et d'hygiène, sur les standards de qualité et la sécurité sanitaire des aliments, etc. La construction des infrastructures de commercialisation se fera suivant les règles de l'art et en stricte application des mesures de sécurité. Le RENFORT établit également des mécanismes de réclamation et de traitement des plaintes.		
<b>Conditions de travail</b>	M	F
<b>Risques:</b> Les conditions de pauvreté endémique, un taux très élevé de chômage des jeunes, l'absence d'opportunités économiques peuvent donner lieu à des conditions de travail pénibles et dangereuses, au travail des enfants et aux violences sexistes, et l'absence d'équipements individuels. Ce risque est faible.		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet ne tolérera pas le travail forcé ou le travail des enfants, l'exploitation et les abus sexuels, les conditions de travail discriminatoires et dangereuses / insalubres pour les personnes employées pour travailler sur les interventions du projet et les entreprises créées ou appuyées par le projet. Les conditions de travail et de travail seront étroitement surveillées par les spécialistes du genre, inclusion des jeunes et les partenaires de mise en œuvre, et toute non-conformité signalée et traitée immédiatement. Les prestataires de service devront élaborer un manuel de santé sécurité au travail qui précisera les dispositions prises pour la protection des travailleurs, et celle des populations des zones d'intervention.  Un dispositif de protection de lanceurs d'alertes sera mis en place pour dénoncer des traitements abusifs et tout manquement au code éthique du FIDA.		
<b>Réinstallation et réinsertion économique des populations</b>	F	F
Risques: Aucune réinstallation physique ou économique n'est prévue		
Mesures d'atténuation Pas applicable		
<b>Emissions de gaz à effet de serre</b>	F	F
<b>Risques:</b> Le développement des agro-entreprises pourrait entraîner les défrichements et la déforestation de nouveaux sites de savane, et causer la dégradation des terres. Certaines infrastructures utiliseront du carburant diesel, qui contribuera à un certain niveau de l'émission de gaz de l'effet des serres.		

<b>Mesures d'atténuation</b> Les interventions proposées par le projet n'augmenteront pas significativement les émissions de GES. De plus, certains itinéraires techniques ont un potentiel de séquestration du carbone. Le projet encouragera l'utilisation des technologies des énergies renouvelables pour les activités de production et de transformation, ainsi que pour l'approvisionnement des magasins et marchés en électricité.		
<b>Vulnérabilité des populations cibles et des écosystèmes aux fluctuations et aléas climatiques</b>	S	S
<b>Risques:</b> Les risques concernent les inondations et les sécheresses qui peuvent entraîner des pertes de cheptel et de récolte.		
Mesures d'atténuation Le projet va favoriser la transmission d'information météorologique aux producteurs agro-pastoraux, et renforcer leurs capacités de résilience et de diversification et aux périodes propices de semis et de récolte pour limiter les effets des inondations.		
<b>Participation et coordination des parties prenantes</b>	S	M
<b>Risques:</b> Il existe un risque modéré de faible appropriation des interventions du projet par les communautés locales et les organisations rurales, et une faible participation des organisations de la société civile dans les activités du projet. Ce risque est jugé faible après atténuation.		
<b>Mesures d'atténuation</b> La mise en œuvre du projet sera inclusive et participative, pour permettre aux jeunes et aux femmes et les représentants des organisations paysannes d'influencer le choix des CDV et des interventions du projet. Le projet mettra en œuvre la stratégie de transparence et d'engagement citoyen du Programme pays qui prévoit que toutes les activités soient déployées de façon transparente et que la société civile y soit engagée de façon active.  Un plan d'engagement des parties prenantes a été développée et devra être mis à jour périodiquement. Il définit les intérêts des principaux acteurs et précise les mesures et outils à employer pour assurer leur engagement et participation tout au long du projet.		
<b>Doléances des parties prenantes</b>	S	M
<b>Risques:</b> Les principaux risques sociaux identifiés sont liés aux mauvaises pratiques de ciblage entraînant des tensions communautaires et exacerbant l'exclusion de certaines catégories des jeunes et des femmes. Il y a un risque modéré de la capture des financements et d'accaparement des terres et infrastructures réhabilitées par les élites. Les bénéficiaires, en particulier les jeunes ruraux et les femmes moins alphabétisées peuvent ne pas être conscients de leur pouvoir et des mécanismes pour déposer des plaintes et des griefs et demander réparation		
<b>Mesures d'atténuation</b> Le projet met en place un mécanisme de traitement des plaintes et de réclamation pour les bénéficiaires du projet, et un système pour le règlement des éventuelles réclamations. Les mécanismes de réclamation et de recours sont présentés dans les notes du CGES et du SECAP. Le programme établira une plateforme numérique pour recueillir les commentaires et les plaintes des bénéficiaires, en utilisant les médias sociaux (WhatsApp, Facebook et Twitter).		